

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة ٥٢

الثلاثاء ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس..... (سويسرا)

نظراً لغياب الرئيس، تولّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كليب (إندونيسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البنود ١٣ و ١١٥ (تابع) و ١٢٠ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مشروع القرار A/65/L. 12

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مذكرات من الأمين العام (A/65/362، A/65/394)

و (A/65/394/Add.1)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

مذكّرة من الأمين العام (A/65/71) و (A/65/71/Add.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): في ما يتعلق بالبندين ١٣ و ١١٥ من جدول الأعمال، يذكر الأعضاء أنّ

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وقد جاء دورنا الآن لنمضي بهذه الرسالة قُدماً. وفي هذا الصدد، يشرفني ويسعدني أن أعرض اليوم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/65/L.12، من أجل اعتماده، والمُعنون "تحقيق النمو الاقتصادي المطرد الشامل المنصف من أجل القضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية"، بالنيابة عن المقدمين الـ ٧٠ المدرجة أسماؤهم في الوثيقة، وبينهم حكومة جمهورية كوريا.

وبهذه المناسبة، أودّ أيضاً أن أُسمّي البلدان الأخرى التي وقّعت منذ ذلك الحين لتصبح من مقدمي مشروع القرار، ولكنها غير مدرجة في النص ذاته. وهذه البلدان هي: الاتحاد الروسي، أرمينيا، إسرائيل، أندورا، أوزبكستان، البرازيل، البوسنة والهرسك، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، السلفادور، صربيا، غواتيمالا، قطر، كرواتيا، ليختنشتاين، مدغشقر والمكسيك.

وإنني أشكر جميع البلدان المقدّمة على دعمها وتعاونها الثابتين. وأودّ، على وجه الخصوص، أن أعرب عن التقدير الخاص لـ ١٢ بلداً - إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الصين، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار واليابان - أطلقت معاً مشروع القرار من العدم، وتعاونت تعاوناً وثيقاً كما يلزم.

ويتشاطر جميع المقدمين الرأي بأنه يتعيّن علينا تعزيز المناقشة بشأن البُعد الاقتصادي للتنمية، بغية تحقيق التكامل والتآزر مع مناقشة بُعدها الإنساني. كما أننا متفقون على أننا، لكي نحول إعلان قادتنا بشأن أهمية النمو المطرد والشامل والمنصف إلى إجراء، فنحن بحاجة ملحة إلى صياغة مبادئ توجيهية لسياسة عامّة، تهدف إلى تشجيع المؤسسات والسياسات المواتية لتحقيق النمو المطرد، وزيادة تأثيره على

ولكننا نرى أن هناك معلماً هاماً آخر حدّده قادتنا، وهو توجيه رسالة واضحة إلى المجتمع العالمي بشأن نوع النمو الاقتصادي الذي سيؤدي إلى القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونلاحظ أن النمو قوة دافعة هامة لتحقيق تلك الأهداف وللقضاء على الفقر، ولكن لم يكن كل نوع من النمو فعّالاً كما كنا نتوقع.

وهناك سياسات أو آليات رئيسية يمكنها أن تحوّل النمو إلى تقدّم نحو الأهداف الإنمائية للألفية. ومن نافل القول، أولاً، إنه ينبغي الحفاظ على النمو بدون أي إبطاء أو تراجع، بغية الإسهام في القضاء على الفقر، والتقدّم نحو الأهداف الإنمائية للألفية.

ثانياً، إذا لم يكفل النمو مشاركة أوسع نطاق من الناس، وإذا كان يستبعد الفئات أو المناطق المهمّشة، فلن يستطيع تسريع الحدّ من الفقر بالشكل المناسب، وقد يُضعف الوحدة الوطنية. لذا، ينبغي أن يكون شاملاً قدر الإمكان.

ثالثاً، لا يمكن للنمو أن يكون استراتيجية مركزية لمكافحة الفقر، إذا لم يوزّع بالتساوي الفرص والمكاسب التي يُتيحها. وكما تُظهر دراسة استقصائية أجريت مؤخراً فإنه في الظروف التي يكون فيها معدل الفقر ومعدل النمو متماثلين، قد يستغرق مجتمع يتسم بانعدام الإنصاف ستة أضعاف الفترة التي قد يستغرقها مجتمع عادل للقضاء على الفقر. وهذا ما جعل قادة العالم يُعلنون أن النمو الاقتصادي المطرد والشامل والعادل هو مفتاح القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد وجّهوا رسالة واضحة بأنه ينبغي للنمو الاقتصادي أن يمتدّ للجميع، ولا سيّما الفقراء، من المشاركة والاستفادة من الفرص الاقتصادية المؤدية إلى إيجاد فرص العمل والدخل، مُستكملةً بسياسات اجتماعية فعّالة.

ونحن نعلّق أهمية كبرى على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بينما نعزّز التكامل الإقليمي ونردم الفجوة الإنمائية. وقد قدّمنا مُدخلات بِنَاء مستندة إلى خبرات إقليمية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة، بهدف تسريع التقدّم نحو الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة من خلال شراكة عالمية معزّزة.

وعلى هامش الاجتماع العام الرفيع المستوى، فإننا - البلدان الـ ١٣ من جنوب شرق آسيا وشرقها - استضافنا حلقة نقاش على المستوى الوزاري في ٢١ أيلول/سبتمبر، بشأن "تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال الشراكة وتَشاطُر الخبرات والتحديات في آسيا"، برئاسة معالي السيد كاسيت بيروميا، وزير خارجية تايلند، وإدارة السيدة نيلا مويلوك، المبعوثة الخاصة لرئيس جمهورية إندونيسيا المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية. ومن بين التدابير التي حُدّدت في سياق النقاش، اتفقنا على أنه "ينبغي تركيز التأكيد على الحدّ من الفقر من خلال النمو الاقتصادي المطّرد".

ومع الإقرار بالتباينات داخل البلدان وفي ما بينها، بما في ذلك التباينات المتعلقة بكيفية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإننا متّحدون في الرأي بأنّه ينبغي إعطاء النمو الاقتصادي الأولوية العليا في المناقشات بشأن تلك الأهداف. وعلى الرغم من التعافي العالمي البطيء والهشّ من أسوأ أزمة مالية دولية، فإنّ اقتصادات شرق آسيا كانت من بين أولى الاقتصادات الناهضة على أسس سليمة، وأصبحت جزءاً من القوى الدافعة الرئيسية للانتعاش الاقتصادي العالمي.

ونحن، في الوقت نفسه، نركّز المزيد من التأكيد على نوع النمو الذي يمكن الجميع من الاستفادة بالتساوي من التنمية الاقتصادية، بتدابير لإيجاد فرص العمل والحماية الاجتماعية الهادفة إلى حماية وتمكين الشعوب والمجتمعات المحلية، ولا سيّما الفئات الأكثر ضعفاً. وهذا درس مستفاد

الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين، ووضع سياسات محدّدة تُتيح للفقراء بالضرورة الحصول على نصيبهم العادل.

إنّ مشروع القرار الذي نعرضه اليوم، هو متابعة للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، كما أنه قرار إجرائي يدعو إلى تيسير مناقشة فعّالة، بشأن النمو الاقتصادي المطّرد والشامل والمنصف. وللقيام بذلك، يسعى مشروع القرار إلى تيسير هذه المناقشة، بدعوة الدول الأعضاء إلى تَشاطُر أفضل الممارسات والدروس المستفادة، ودعوة اللجان الإقليمية إلى تيسير مناقشة هذه المسألة في المنطقة، ومطالبة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعقد حلقة نقاش أثناء الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١، وأحيراً، مطالبة الأمين العام بأن يُضمّن تقريره السنوي، بشأن الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، توصيات سياسة عامّة متعلقة بهذه المسألة. واستناداً إلى المناقشة المتوقّعة، سنكون قادرين على استخراج عناصر هامة ومفصّلة في السياسة العامة، من أجل النجاح في تحقيق النمو الاقتصادي المطّرد والشامل والمنصف.

وقبل الختام، أودّ أن أعرب مجدداً عن امتناني العميق والصادق للمقدّمين والمؤيدين العديدين لمشروع القرار. وإنني أدعو الجمعية العامة الآن إلى تأييد اعتماده بشكل لا لبس فيه.

السيد لي لونغ منه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية):

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم المقدّمين الأصليين الـ ١٣ لمشروع القرار A/65/L.12، المتعلق بالنمو الاقتصادي المطّرد والشامل والمنصف من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهم بالتحديد، إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الصين، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار واليابان.

العملية، بهدف الإسهام في القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ضمن الجدول الزمني المحدد.

السيد الشامي (اليمن) (تكلم بالإنكليزية): يسرّ مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تشارك في المناقشة المشتركة هذا الصباح، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية".

إنّ مجموعة الـ ٧٧ والصين تولي أولوية عليا للصحة العامة العالمية، وتحقيق ما يتعلق بالصحة من الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نرحب بالإنجازات البارزة التي أُحرزت في بعض المجالات، ولكننا نعلم أنّ هناك الكثير مما يجب عمله، لتحقيق الأهداف المتعلقة بالصحة، كما ظهر بوضوح في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة، الذي عُقد في أيلول/سبتمبر.

وهناك عوامل منها الفقر، مقرونة بتأثيرات الأزمات الغذائية والمالية والاقتصادية العالمية، أعاققت بشدّة جهود البلدان النامية في تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

والصحة والفقر مترابطان، وهما محوريان للتنمية المستدامة، كما أُقرّ في إعلان الألفية للجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٩. وظهرت الأمراض غير المعدية، التي يتزايد انتشارها بشكل أسرع في البلدان الفقيرة، يؤكد العلاقة بين الصحة والفقر، وتأثيرها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. لذا، فإنّ مجموعة الـ ٧٧ والصين ستركّز بياها على مسألة الأمراض غير المعدية، أحد التحديات الكبرى للتنمية في القرن الحادي والعشرين.

إنّ مجموعة الـ ٧٧ والصين تشكر الأمين العام على إحالة تقرير المدير العام لمنظمة الصحة العالمية بشأن الوضع العالمي للأمراض غير المعدية، مع تركيز خاص على

من الأزمة النقدية والاقتصادية الآسيوية، التي مرّت بها منطقتنا في أواخر تسعينات القرن الماضي.

إنّ مؤتمر القمة السابع عشر لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي عُقد مؤخراً في هانوي، فييت نام، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، اعتمد مخطّطاً عاماً بشأن موصولية الرابطة، يؤكد أنّه يتعيّن تكملة السياسات العامّة للنموّ القويّ المطّرد بتدخّلات هادفة، وأنّ هذا سيتطلّب استثماراً متزايداً في الهياكل الأساسية الرئيسية والرعاية الصحية والتعليم. وعلاوة على ذلك، فإنّ مؤتمر القمة الثالث عشر للرابطة +٣، الذي عُقد في هانوي، فييت نام، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أعاد تأكيد أهمية النهوض بالتنافسية الاقتصادية الإقليمية والتنمية الاقتصادية العادلة.

ويسرّنا أنّ فكرة "النمو الاقتصادي المطرد الشامل المنصف" مُضمّنة في الوثيقة الختامية لاجتماع الأمم المتحدة العام الرفيع المستوى، بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (القرار ١/٦٥)، وأنها حظيت بالمزيد من التشجيع بالدعم المقدم لمشروع القرار A/65/L.12، لتعزيز تشاطر الخبرات الوطنية وأفضل الممارسات المتعلقة بهذا الموضوع، مع الأخذ في الحسبان حقيقة أنه ليس هناك حل بقياس واحد لجميع المشاكل.

كما يسرّنا أنّ نُعلن أنّ هناك حالياً ٧٥ بلداً مشاركاً في تقديم مشروع القرار. ونودّ أن نشكر جميع المقدّمين على مشاركتهم وإسهاماتهم البناءة. ونشجّع جميع الدول الأعضاء الأخرى على التفكير في الانضمام إلى ملكية مشروع القرار. ومن خلال إطلاقه، نأمل أن يتم تشاطر المبادئ التوجيهية المفيدة في السياسات العامة، ونتطلّع إلى إسهامات اللجان الإقليمية وحلقة النقاش التي سيعقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسنبقى ملتزمين التزاماً كاملاً بدعم هذه

جنساني يكفل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية إنجازاً تاماً“
(E/CN.6/2010/2).

وتتسبب الأمراض غير المعدية بنحو ٣٥ مليون وفاة كل سنة، بما فيها الوفيات المبكرة لما يقرب من ٨ ملايين شخص قبل سن الـ ٦٠. ويقع أكثر من ٩٠ في المائة من تلك الوفيات المبكرة في البلدان النامية، ولا سيما بين الفئات الأكثر فقراً وحرماناً.

وتتوقع منظمة الصحة العالمية أنه بحلول عام ٢٠١٥، ستزداد الأمراض غير المعدية بنسبة ٩٠ في المائة، وستسهم إسهاماً بارزاً، بين أمور أخرى، في خسارة متزايدة في الإنتاجية، ونمو اقتصادي بطيء، وارتفاع سريع في تكاليف الرعاية الصحية، وأنظمة صحية وطنية مُربكة ومستوى فقر غير مسبوق، إذا لم نتخذ نحن، المجتمع الدولي، إجراء فورياً ومتضافراً على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية، لمعالجة التحديات الإنمائية التي تفرضها هذه العوامل.

وفي المنطقة الأفريقية وحدها، يُتوقع أن تزداد الوفيات الناجمة عن الأمراض غير المعدية بأكثر من ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، بينما تتسبب هذه الأمراض بنحو ٥٤ في المائة من ١٤,٧ مليون وفاة سنوية في جنوب شرق آسيا، وبأكثر من ٧٥ في المائة من الوفيات في غرب المحيط الهادئ.

وبالنظر إلى الأثر الاقتصادي والاجتماعي للأمراض غير المعدية وعلاقتها بالصحة والفقير، لا يمكن لمجموعة الـ ٧٧ والصين أن تؤكد بما يكفي أهمية تعزيز التعاون الدولي في مجال الصحة العامة. كما أننا نحث البلدان النامية، وفقاً لالتزاماتها، على أن تلبّي الغاية المتفق عليها، وهي نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، لتمكين البلدان النامية من تحقيق أهدافها الإنمائية المتفق عليها دولياً.

التحديات الإنمائية التي تواجهها البلدان النامية (انظر A/65/362).

ونحن ننوّه بجميع القرارات والمقررات الهامة التي اعتمدها جمعية الصحة العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها. وتدعم مجموعة الـ ٧٧ والصين المطالبة بالتنفيذ المتواصل لخطة عمل الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ من أجل استراتيجية عالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، ولاتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، وللإستراتيجية العالمية بشأن أنماط التغذية والنشاط البدني والصحة. كما أننا نقدر دور منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، والقطاع الخاص والمجتمع المدني في تعزيز الصحة العامة على جميع المستويات.

واتخاذ الجمعية العامة بالإجماع، في ١٣ أيار/مايو، القرار ٦٤/٢٦٥، بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، المقدم في إطار البند ١١٤ من جدول الأعمال، المعنون ”متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية“، أكد بوضوح الحاجة إلى العمل المتضافر والاستجابات المنسقة لهذه المسألة.

وكما يفصل تقرير المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، فإن الأمراض غير المعدية تؤثر على البلدان في جميع مناطق العالم، من الأمريكتين إلى شرق البحر الأبيض المتوسط، وأوروبا، وجنوب شرق آسيا وغرب المحيط الهادئ. ومع أننا نحيط علماً بمختلف المبادرات الوطنية والإقليمية المنفذة بشأن الوقاية من الأمراض المعدية ومكافحتها، فإن الإحصاءات مُربكة، وترسم صورة واضحة للمعاناة البشرية القاسية والخسائر المالية الفادحة التي تُكبدها هذه الأمراض لشعوبنا، ولا سيما إذا رؤيت من منظور جنساني. وقد لحظ الأمين العام هذه الحقيقة في تقريره المعنون ”استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة ومدى إسهامها في تشكيل منظور

السيد دو باسومبيير (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية):
يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

ونظراً لطبيعة المناقشة المشتركة اليوم، فإن ملاحظاتي
ستركّز على نقطتين مختلفتين، أولاهما بشأن مشروع القرار
المتعلق بالنمو (A/65/L.12)، والثانية بشأن الأمراض
غير المعدية. وتؤيد هذا الإعلان البلدان المرشحة لعضوية
الاتحاد الأوروبي، تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا
اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار
والانتساب والبلدان المرشحة المحتملة، ألبانيا والبوسنة
والهرسك والجبل الأسود؛ فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية
مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

ويسرّ الاتحاد الأوروبي أن يشارك في تقديم مشروع
قرار الجمعية العامة بشأن النمو الاقتصادي المطرد والشامل
والمنصف للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية
للألفية. ونودّ أن نغتتم هذه الفرصة لنشكر جمهورية كوريا
والمقدّمين الآخرين على المبادرة إلى صياغة مشروع
القرار هذا.

إنّ النموّ يؤدي دوراً هاماً بشكل خاص في سعينا
المشترك إلى القضاء على الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية
للألفية والنهوض بالتنمية المستدامة. وإذا كان النموّ
الاقتصادي شاملاً اجتماعياً، فإنه يترك تأثيراً على الحدّ من
الفقر، أكبر من تأثير النقل المباشر للموارد. ويمكن أن يكون
له تأثير مضاعف عبّر إيجاد فرص العمالة والحماية
الاجتماعية. وفي ما يتعلق بالمعونة الإنمائية، فينبغي لها أن
تكون محفّزة بشكل متزايد، وداعمة لجهود البلدان النامية
لتوليد النمو. والسياسات الوطنية العامة الكافية التي تهيئ بيئة
مؤاتية للنمو تؤدي دوراً هاماً في هذا الصدد.

واستدامة النموّ عامل رئيسي أيضاً، يتعيّن علينا أن
نأخذ في الحسبان؛ ومن هنا كانت الأهمية الحيوية للعلاقة

وفي حالة الصحة العامة العالمية، هناك حاجة ملحة،
بين أمور أخرى، إلى مستويات متزايدة ومطرّدة من
المساعدة، لبناء قدرة أنظمة الصحة العامة؛ وتحسين الحصول
على أدوية معقولة التكلفة، مأمونة، فعّالة وعالية الجودة؛
وتدريب وتوظيف واستبقاء عاملين ماهرين في الصحة
العامة؛ وتطوير الهياكل الأساسية الضرورية ونقل
التكنولوجيا، إذا أردنا مجابهة التهديد المتنامي، المتمثل في
الأمراض غير المعدية.

إنّ مجموعة الـ ٧٧ والصين تدعم المطالبة الواردة في
تقرير المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، المعروض علينا،
بمبادرات إنمائية عالمية للنظر في الوقاية من الأمراض
غير المعدية ومكافحتها، بوصفها إحدى الأولويات المراد
تضمينها، كجزء تكاملي من البرنامج الإنمائي العالمي، بما في
ذلك من خلال مبادرات الحدّ من الفقر.

وختاماً، كان من دواعي سرور مجموعة الـ ٧٧
والصين أن تنضمّ إلى توافق الآراء بشأن القرار ٦٤/٢٦٥،
ومطالبته بعقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة،
بمشاركة رؤساء الدول والحكومات، في أيلول/سبتمبر
٢٠١١، لمناقشة الأمراض غير المعدية وأثرها الاقتصادي -
الاجتماعي. ونحن نرحب بتعيين الممثلين الدائمين لجامايكا
ولكسمبرغ لدى الأمم المتحدة، بصفتها ميسرّين
للمشاورات غير الرسمية الجارية بشأن نطاق الاجتماع الرفيع
المستوى للجمعية العامة، المزمع عقده في أيلول/سبتمبر
٢٠١١، وطرائقه وشكله وتنظيمه.

ومجموعة الـ ٧٧ والصين تشارك في المشاورات
بفعالية، وهي تتطلّع إلى اعتماد قرار يجسّد آراء جميع الدول
الأعضاء، ويؤدي إلى نتائج للعملية مقبولة ومنشودة وذات
منحى عمليّ، في ضوء حدّة الأزمة التي تواجهها.

الحاسم لهذه الأمراض، ومنها أسلوب الحياة والنظافة الصحية، فضلاً عن العوامل البيئية والتجارية والاقتصادية والاجتماعية العامة.

والنُهُج المتكاملة المتعددة القطاعات أساسية، إذا أردنا أن نعالج تلك الأمراض معالجة ناجعة، علماً بأنّ العديد منها مسائل تستعصي على أنظمة الرعاية الصحية. ونعتمد أيضاً أنه يجب على الاستراتيجيات الصحية الوطنية والأنظمة الصحية المعززة أن تضع في الحسبان الأمراض غير المعدية، في إطار أوسع من الجهود لتحسين الصحة والظروف عموماً. وفي هذا الصدد، نرحب بالالتزام المقدم في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، بتحسين كفاءة أنظمة الرعاية الصحية، وتقديم دعم أكبر للتدخلات والمبادرات الواضحة الفعالية، في التعامل مع التحديات الصحية المتزايدة، بما يشمل الأثر المتنامي للأمراض غير المعدية.

وفي السنة المقبلة، سيتيح لنا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأمراض غير المعدية فرصة سانحة لمناقشة هذه المواضيع، ولتركيز المزيد من الاهتمام العالمي العام على تحدي الأمراض غير المعدية. ونحن مستعدون للمشاركة بفعالية وإيجابية في الاجتماع وفي التحضير له على السواء.

السيدة ميلارد - وايت (ترينيداد وتوباغو)
(تكلت بالإنكليزية): يشرف الجماعة الكاريبية أن تشارك في هذه المناقشة المشتركة في إطار البند ١١٥ من جدول الأعمال، "متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية"، وأن تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل اليمن باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إنّ مسألة الصحة العامة العالمية ذات أهمية أساسية لمنطقتنا دون الإقليمية. والجماعة الكاريبية تواصل جهودها على المستويات القطرية والإقليمية والدولية لضمان صحة مواطنينا ورفاههم. ولتحقيق ذلك، أقرّ رؤساء حكومات

المنشأة في الوثيقة الختامية للأهداف الإنمائية للألفية (القرار ١/٦٥)، بين النمو المطرد والشامل والمنصف من جهة، والتنمية المستدامة بمكوّنها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من جهة أخرى.

والرسالة المتعلقة بالسياسة العامة التي توجّهها الجمعية العامة من خلال مشروع القرار هذا هي رسالة هامة. إنها تُظهر قدرة الأمم المتحدة على معالجة المسائل والتحديات الرئيسية الراهنة. ويتطلّع الاتحاد الأوروبي إلى مواصلة مناقشاتنا بشأن النمو المطرد والشامل والمنصف.
(تكلّم بالفرنسية)

أودّ الآن أن أناقش مذكرة الأمين العام (A/65/362)، التي أحال بها تقرير المدير العام لمنظمة الصحة العالمية بشأن الوضع العالمي للأمراض غير المعدية. والبلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والبلدان المرشحة المحتملان، البوسنة والهرسك والجبل الأسود؛ فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا، تؤيد هذا الإعلان.

وتشكّل الأمراض غير المعدية عبئاً ثقيلاً ومرتدياً على الصحة العالمية، بما يشمل البلدان المتدنية الدخل والمتوسطة الدخل. وقد بدا ذلك واضحاً بجلاء في التقرير الأخير لمنظمة الصحة العالمية الذي نقله الأمين العام. ولدى الاتحاد الأوروبي نفسه نسبة مرتفعة من الأمراض غير المعدية - ومنها السرطان، السكري، أمراض القلب والأوعية الدموية والبدانة - التي يمكن أن تُعزى إلى تضافر عدد من العوامل، بما فيها التدخين، وسوء استخدام الكحول، والنظم الغذائية غير الصحية، والتلوّث والبلادة الجسدية. ونحن مقتنعون بأنّ الوقاية حيوية لتخفيف العبء المتنامي للأمراض غير المعدية، وبأنّها تشمل استراتيجيات وآليات موجهة نحو عوامل الخطر

الوفيات في جميع أرجاء العالم، يقع أكثر من ٨٠ في المائة منها في البلدان النامية، ولا سيما البلدان المتدنية الدخل والمتوسطة الدخل. وتقدر منظمة الصحة العالمية أيضاً أنه من المتوقع للوفيات الناجمة عن الأمراض غير المعدية عالمياً، أن تزداد بنسبة ١٧ في المائة في السنوات الـ ١٠ المقبلة، ويُتوقع أن تكون الزيادة الكبرى في أفريقيا.

إن حقيقة كون نسبة كبرى من جميع الوفيات المتعلقة بالأمراض غير المعدية تقع بمعظمها في البلدان المتدنية الدخل والمتوسطة الدخل، وأنه يمكن تفاديها جميعاً، تُثبت العلاقة الوثيقة بين هذه التحديات والبرنامج الإنمائي العالمي. وفوق ذلك، تُظهر الأمراض غير المعدية في جميع أرجاء العالم بصفتها تحدياً اقتصادياً كبيراً وإمئاثياً خطيراً، نظراً لخسارة الإنتاجية، وتكلفة الرعاية الصحية المتزايدة سريعاً وعلاقتها بالفقر، كما هو مُثبت في تقرير المدير العام لمنظمة الصحة العالمية.

وما من مؤسسة أو منظمة أو بلد بمفرده يمتلك الموارد والقدرة الكافية لكبح هذا الوباء المستشري، مما يستدعي استجابات متضافرة عالمية وبين القطاعات. وبالتالي، هناك حاجة ماسة، بين أمور أخرى، إلى التزام سياسي وتعاون دولي متزايدين، لتعزيز الشراكات للوقاية من هذه الأمراض ومكافحتها؛ ورصدها مع محدّاتها على جميع المستويات؛ ودعم الرعاية الصحية للأشخاص المصابين بالأمراض غير المعدية، عبّر دعم أنظمة تلك الرعاية. هذا بالإضافة إلى الضغط على السياسات العامة للقطاعات غير الصحية، وتنفيذ آليات فعّالة للعمل بين القطاعات في مجالات منها الزراعة، الإنتاج الغذائي، التعليم، المال، التجارة والرياضة.

لهذه الأسباب، استرعى أعضاء الجماعة الكاريبية اهتمام الجمعية العامة إلى المسألة عام ٢٠٠٩. وازداد سرورنا

الجماعة الكاريبية، في وقت سابق من هذا العام، إنشاء الوكالة الصحية الإقليمية الكاريبية، التي ستحل محلّ المؤسسات الصحية الإقليمية الخمس وتستفيد من أعمالها. وستيسّر هذه الوكالة نهجاً منسقاً للمسائل الصحية الإقليمية، وتمنع ازدواجية الجهد والموارد.

لكن إحدى المسائل الصحية التي تشكل تحديات اجتماعية واقتصادية إمئاثية كبرى لمنطقتنا دون الإقليمية، هي مسألة الأمراض غير المعدية، ولا سيما أمراض القلب والأوعية الدموية، والسرطان، والسكري وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة. وانتشار الأمراض غير المعدية ومعدلات الوفيات الناجمة عنها في منطقة البحر الكاريبي، هي من أعلى المعدلات في العالم، حيث تسببت بـ ٦٢ في المائة من جميع الوفيات في المنطقة عام ٢٠٠٤، كان من الممكن تفادي ٤٠ في المائة منها. وحتى الأكثر إيلاماً في ذلك، هو أنه يُتوقع للوفيات الناجمة عن تلك الأمراض في منطقة البحر الكاريبي، أن تزداد لتبلغ ٦٨ في المائة عام ٢٠١٥، إذا لم يُتخذ إجراء عاجل لمعالجتها.

وتُصيب الأمراض غير المعدية بصورة غير تناسبية الفئات الأكثر فقراً في مجتمعاتنا، نظراً لقدراتها المحدودة في انتهاج أساليب حياتية صحية، وفي الحصول على رعاية صحية معقولة التكلفة. وهناك أيضاً أدلة كافية لتثبت أن الأمراض غير المعدية تُسهم في المزيد من الفقر، نظراً لخسارة دخل الأسر المعيشية في حالات عديدة، والتكلفة الباهظة للرعاية الصحية المرتبطة بمعالجة تلك الأمراض.

لكن منطقة البحر الكاريبي ليست وحيدة في مواجهة تلك التحديات. والجماعة الكاريبية ترحّب بتقرير المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية، الذي نقلته مذكرة الأمين العام (A/65/362) المؤرخة في ١٣ أيلول/سبتمبر. ويُظهر التقرير أن الأمراض غير المعدية تتسبب بـ ٦٠ في المائة من مجموع

الأخرى الناجمة عن الأمراض غير المعدية، بينما نستعدّ لاجتماع رفيع المستوى ناجح للجمعية العامة عام ٢٠١١.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أودّ أيضاً أن أُبلغ الأعضاء بأنّ النظر في البند ١١٧ من جدول الأعمال، "تنفيذ قرارات الأمم المتحدة"، والبند ١١٨ من جدول الأعمال، "تنشيط أعمال الجمعية العامة"، الذي كان مقرراً له أن يتمّ يوم الخميس ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قد تمّ تأجيله إلى يوم الاثنين ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

كما أودّ أن أذكر الوفود بأنها مدعوّة إلى استيفاء الدراسة الاستقصائية التي تُجرىها لخدمات المؤتمرات، بغية تحسين نوعية الخدمات التي تقدّمها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. ويمكن الحصول على الدراسة الاستقصائية حتى يوم الاثنين ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، عبر عدد من المواقع الشبكية للأمم المتحدة، بما فيها الموقع الشبكي للجمعية العامة. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات في هذا الصدد في يومية الأمم المتحدة.

السيد بنيتيث بيرسون (كوبا) (تكلم بالإسبانية): على الرغم من المحاولات لتجاوز الظروف الراهنة، فإنّ الحالة العالمية لا تزال بالغة التعقيد، وبخاصة منذ ظهور الآثار المدمّرة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. ولم يُفاجأ أحد بأنّ التدابير المتخذة لتنشيط النمو والانتعاش الاقتصادي العالمي لم تستجب دائماً لاحتياجات الفقراء والأكثر ضعفاً. فنقيض ذلك تماماً هو الصحيح؛ إذ على الرغم من الوعود المقطوعة، لجأ العديد من البلدان النامية إلى مبدأ الحماية الجمركية، ليكون جزءاً من سياساتها العامة المعتمّدة في التصدي للأزمة، على حساب الاقتصادات المتخلفة النمو.

إنّ بلايين الدولارات التي أنفقت على مجموعات تدابير الحفز الضريبي، التي أُتخذت سريعاً لإنقاذ المصارف والشركات الخاصة الأخرى المسؤولة عن الأزمة، تتناقض مع

مشاركتنا في اتخاذ القرار ٢٦٥/٦٤ بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، في ١٣ أيار/مايو. وقد طلب القرار عقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأمراض غير المعدية، يُزمع عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، بمشاركة رؤساء الدول والحكومات.

وتودّ الجماعة الكاربية أن تغتنم هذه الفرصة للتبويه بدور منظمة الصحة العالمية طوال هذه العملية، وأن تُعرب عن تقديرها العميق للدعم المتواصل والمساعدة التقنية، اللذين قدّمتهما الدول الأعضاء حتى الآن، ولا سيما من خلال مكتب منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، التابع لمنظمة الصحة العالمية، ومقرّه هنا في نيويورك.

وبالإضافة إلى ذلك، نطمح إلى النتائج الإيجابية والناجعة للاجتماعات الإقليمية الجاري عقدها، بشأن مسألة الأمراض غير المعدية، تحضيراً للاجتماع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ومنتظر صدور تقرير منظمة الصحة العالمية، الذي سيوفّر المزيد من المعلومات القيّمة لتوجيه العملية المؤدية إلى الاجتماع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وتدعم الجماعة الكاربية أيضاً تطوير المؤشرات لرصد الوسيلة التي تعالج بها الدول الأعضاء هذه المسألة، والتي أكّدت منظمة الصحة العالمية أهميتها.

وستبقى الجماعة الكاربية تشارك مشاركة كاملة في المفاوضات الجارية حالياً، بالقيادة المقتدرة للممثلين الدائمين لجامايكا وكسمبرغ، لتحديد نطاق الاجتماع الرفيع المستوى وطرائقه وشكله وتنظيمه.

وختاماً، وكما جرى الاتفاق في الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، نؤكد التزامنا بالقيام بعمل متضافر واستجابة منسّقة، على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية، بغية إجراء المعالجة الكافية للتنمية والتحديات

الاتساق في أعمال جميع الهيئات في منظومة الأمم المتحدة، مع المراعاة الصارمة للولايات ولبدء القيادة الوطنية في مجال المساعدة الإنمائية.

وفي ما يتعلق بالأمانة العامة وموظفي الصناديق والبرامج، يتعيّن علينا اتّخاذ تدابير عاجلة، لإنهاء الممارسات المؤذية، منها تحكّم مجموعة صغيرة من البلدان المتقدّمة النمو بالمواقع الإدارية الرئيسية في هيئات المنظومة.

وبالنسبة إلى عمل الصناديق والبرامج، لا يسعنا بعد الآن أن نؤجل إصلاح نظام المنسق المقيم عن طريق اللامركزية والتوزيع الأعدل للمسؤوليات في ما بين مختلف الوكالات في الميدان.

ولقد حققت كوبا قبل التاريخ المتفق عليه أغلبية الأهداف التي يتضمنها إطار الأهداف الإنمائية للألفية، رغم الحصار الاقتصادي والمالي المحف والمحرّم الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة. فذلك الحصار هو العقبة الرئيسية أمام تحقيق قدر أكبر من التنمية في كوبا، ورفع مستوى المعيشة لشعبنا. والنتائج التي أحرزتها كوبا تظهر تصميمها على الاستمرار في تعزيز تحقيق مستويات أعلى للعيش والرفاه لشعبنا، وتوجيه مواردنا المحدودة نحو المجالات التي لها تأثير اجتماعي - اقتصادي أكبر.

وما فتئ تحقيق التنمية البشرية أولوية لكوبا. وفي ذلك السياق، ينبغي التأكيد على أن تقرير التنمية البشرية، الذي ينشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنوياً، ينبغي أن يبيّن المفاهيم والمؤشرات التي تحظى بتوافق الآراء والقبول على الصعيد الحكومي الدولي. وينبغي لتقرير التنمية البشرية أن يمتنع عن استعمال مصادر متحيزة ومنحازة سياسياً. وينبغي أيضاً أن يحترم احتراماً صارماً قرار الجمعية العامة ٥٧/٢٦٤. ووفقاً لنص ذلك التقرير، ينبغي للمشاورات التي تُجرى مع الدول الأعضاء لوضع تقرير

حجم الموارد المتناقصة باستمرار من أجل التنمية، بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية. فالنظام الاقتصادي الدولي الراهن، المندفَع بتهور نحو الفوضى المالية والضريبية الناجمة عن سنوات من السياسات العامة الليبرالية الجديدة، هو نظام شديد الظلم وغير مستدام، وينبغي استبداله.

وفي الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، الذي عُقد في أيلول/سبتمبر، تبين بوضوح أنّ أغلبية الدول لن تكون قادرة على تحقيق هذه الأهداف المتواضعة. وقد تجاهلت البلدان الغنية المطالبات بموارد مالية جديدة وإضافية، في محاولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الفترة القصيرة المتبقية قبل عام ٢٠١٥. بل إنها لم تسمح حتى بذكر هذه الحالة مرة واحدة في الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى (القرار ١/٦٥).

وإذا تابعنا هذا المسار، فلن يقتصر الأمر على عدم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بل إنّ الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً ستُفقد منّا. إننا بحاجة إلى تغييرات جذرية في أنماط الإنتاج والاستهلاك لدى المجتمعات الشمالية، وإلى إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد على أساس نماذج إنمائية جديدة. تلك هي الوسيلة الوحيدة لإحراز تقدّم حقيقي نحو تحقيق الأهداف والغايات التي التزمنا بها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تتبوأ إقامة هيكلية مالية دولية جديدة الأولوية في مداورات الأمم المتحدة.

إنّ السيناريو السالف الذكر يُبرز الحاجة إلى تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في الشؤون الدولية. ولا يمكن لما يُسمّى الحوكمة العالمية أن تُهمّش أكثر آليات المنظمة ديمقراطية، كما لا ينبغي لمجموعات معيّنة من البلدان أن تزعم أنّها نواة صنع القرارات للأكثرية. فينبغي دعم الجمعية العامة، باعتبارها الهيئة التي نشارك فيها جميعاً في ظروف متساوية، وحيث لا مكان لحقّ النقض. كما أننا نؤيد المزيد من

عن التنمية - وهما مبدآن يتطلبان المساءلة من كلا البلدان المانحة والبلدان الشريكة. ونحن نعمل مع شركائنا الإنمائيين، ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص بغية تحقيق تلك الأهداف.

وكخطوات ملموسة في ذلك الصدد، عرضت الولايات المتحدة مبادرات رئيسية، بما في ذلك مبادرتنا للصحة العالمية وقدرها ٦٣ بليون دولار، ومبادرتنا للأغذية في المستقبل وقدرها ٣,٥ بليون دولار. وسُعدنا أيضاً للإعلان في ٥ تشرين الأول/أكتوبر عن التبرع بمبلغ ٤ بلايين دولار على عدة سنوات إلى الصندوق العالمي لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والسل والملاريا - زيادة قدرها ٣٨ في المائة في استثمارات الولايات المتحدة عن السنوات الثلاث الماضية.

وكان لنا شرف مشاركة المجتمع الدولي في الدعم الذي أظهره تجاه صحة الأم والطفل في الحدث الذي جرى بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر بقيادة الأمين العام، وتطلع إلى العمل مع شركائنا لتنفيذ الاستراتيجية.

وفي إطار البند ١٣ من جدول الأعمال، "التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما"، نؤيد إجراء المزيد من النقاش بشأن أفضل الممارسات والدروس المستخلصة سعياً لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل والعاقل، مثلما جرى تسليط الضوء عليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الألفية (القرار ٢/٦٥).

ونتطلع إلى الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأمراض غير السارية الذي سيعقد في الخريف المقبل، ونؤيد العملية التحضيرية القوية، بما في ذلك النهج الإنمائي والقطاعي الشامل ذو التأثير الاجتماعي - الاقتصادي لتناول الوقاية من

التنمية البشرية أن تكون واسعة النطاق، وشفافة، وموضوعية، وينبغي ألا تقتصر على مجرد عقد اجتماعات معلوماتية حول كيفية وضع التقرير. وإذا أردنا أن نحافظ على مصداقية تقرير التنمية البشرية، فإن معايير الدول الأعضاء ينبغي احترامها على النحو الواجب.

واسمحوا لي أن أهني كلامي بالتشديد على أننا لن نستطيع أن نتحمل مسؤوليتنا عن بناء عالم أفضل للأجيال المقبلة إلا بمشاركة الجميع، وبإرادة سياسية حقيقية لمواجهة المشاكل الراهنة الملحة، ووجود الأمم المتحدة المعززة، التي تدافع بثبات عن القانون الدولي.

السيد بارتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تود الولايات المتحدة أن تشيد بالدول الأعضاء على نجاح الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي انعقد في أيلول/سبتمبر بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. ولقد حان الآن وقت العمل الجماعي والثنائي وعلى الصعيد الوطني لتسريع التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد كشف الرئيس أوباما في خطابه بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر أثناء مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية (انظر A/65/PV.9) عن استراتيجية إنمائية جديدة للولايات المتحدة، تدعم بقوة تحقيق كامل الأهداف الإنمائية للألفية، وتؤكد من جديد التزام الأمم المتحدة بالتنمية المستدامة وتخفيف وطأة الفقر.

إن استراتيجيتنا تقوم على إحراز النتائج، وتستند إلى حقيقة أن النمو الاقتصادي المستدام والشامل هو أضمن سبيل لتخفيف من وطأة الفقر وتحقيق التنمية. فهي تشدد على ضرورة تعزيز الروح الابتكارية، ونشر التكنولوجيات الجديدة لمواجهة الأخطار العالمية، بما في ذلك الأمراض، وسوء التغذية، وتغير المناخ، والتحديات البيئية الأخرى. وتشدد استراتيجيتنا على الملكية القطرية والمسؤولية الوطنية

ترحب سويسرا بفرصة العودة إلى النظر في مسائل
الفعالية، والكفاءة، والاتساق في النظام الإنمائي
للأمم المتحدة.

منذ أن صدر في عام ٢٠٠٦ تقرير الفريق الرفيع
المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة
(انظر A/61/583)، تم إحراز تقدم كبير على كلا الصعيدين
العالمي والوطني من حيث التنسيق والاتساق في العمليات
الإنمائية للأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، يمكننا التأكيد على
أنه بفضل مبادرة "توحيد الأداء"، أصبحت المساعدة
الإنمائية من الأمم المتحدة أكثر أهمية. والواقع أنه تأكد من
خلال التقييمات التي أجرتها مؤخراً البلدان الرائدة في الأمم
المتحدة الواحدة أن نهج "توحيد الأداء" يساهم في تحديد
القيادات الحكومية في برامج الأمم المتحدة، فضلاً عن تلك
البرامج التي تتماشى على نحو أفضل مع الأولويات الوطنية.

هذا شيء مشجع. ولكن هل يكفي؟ وبوصفنا من
ذوي المصالح في منظومة الأمم المتحدة، هل يمكننا ببساطة
الآن أن نجلس مكتوفي الأيدي ولا نفعل شيئاً، ومن ثم نأمل
في أن تسير الأمور نحو الأفضل؟

إن السعي إلى تماسك وتنسيق أفضل لا يكفي،
وليس هذا بحد ذاته هدفنا النهائي. بل علينا مواصلة العمل
معا والقيام بالأنشطة الإنمائية على النحو الأمثل من خلال
منظومة أمم متحدة أكثر كفاءة وفعالية. وتحقيقاً لتلك الغاية،
يتعين على منظومة الأمم المتحدة التنفيذية تحسين الطريقة
التي يجري بها تقييم قدرات الشركاء وتعزيزها، واكتشاف
المخاطر وإدارتها، ورصد النتائج وتقييمها. لذلك ستواصل
سويسرا الإصرار على ضرورة تعزيز واتساق البرامج القائمة
على الأدلة، ونظم الرصد والتقييم ضمن الوكالات وغيرها.

وفي ذلك السياق، ينتظر وفدي بفارغ الصبر
الاستعراض المقبل لخبرات البلدان التي اضطلعت بصورة

الأمراض غير السارية، والتخفيف من وطأها، ومعالجتها.
وتلتزم الولايات المتحدة بنجاح هذا الحدث وما يسفر عنه
من نتائج مركزة وملموسة.

وتواصل الولايات المتحدة الحث على التنفيذ الكامل
للنتائج التي تسفر عن مؤتمرات التنمية ومؤتمرات القمة
الإنمائية الرئيسية الأخرى التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في
ذلك إعلان الألفية، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، ونتائج
مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وتوافق آراء مونتيري،
وإعلان الدوحة المعني بالتمويل من أجل التنمية.

ومع الترشيد المناسب والمطلوب لبنود جدول أعمال
المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فهو يضطلع بدور هام في
متابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها
الأمم المتحدة. وإن تعزيز الاستعراض الوزاري السنوي
وتركيزه على المسائل المواضيعية الرئيسية المتعلقة بتحقيق
الأهداف الإنمائية للألفية، كفعل اضطلاع المجلس بدور محوري
في مؤتمر قمة الألفية.

ويسعد الولايات المتحدة مشاركتها الآخرين هذه
السنة في عرضنا الوطني الطوعي للمساواة بين الجنسين
وتمكين المرأة، وفرصة تبادل الآراء والمعلومات والتجارب
القيّمة مع الوفود الأخرى.

ولئن أحرز تقدم هام في متابعة المؤتمرات الرئيسية
ومؤتمرات القمة، بما في ذلك مؤتمر قمة الألفية، لا يزال يتعين
أن نعمل أكثر بكثير. وتتطلع الولايات المتحدة إلى استمرار
الحوار مع الدول الأعضاء الأخرى بشأن كيفية تحقيق
الأهداف الطموحة التي وضعناها لأنفسنا.

السيد روسي (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): يتناول
بياني البند ١١٥ من جدول الأعمال، "متابعة نتائج مؤتمر
قمة الألفية".

لكفالة تمكنه من مواصلة رسالته والإسهام في تحسين حياة المرأة.

السيد الكواري (قطر): سيدي الرئيس أشكركم على إتاحتكم الفرصة لي للكلام بشأن هذا البند الهام، وأود في البداية أن أعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل اليمن بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن هذا البند.

إن التحدي الذي يواجهنا جميعاً الآن يتمثل في كيفية تطبيق القرارات التي تتخذها منظمة الأمم المتحدة، وفي تحسين حياة ملايين البشر في العالم. وينبغي أن نركز بشكل أساسي على من هم أكثر عرضة للفقر والخطر، وأن نتحد جميعاً في مواجهة الفقر المتزايد وخصوصاً في البلدان النامية، وأن نعمل معاً من أجل تنفيذ برنامج التنمية العالمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، بطريقة قابلة للمراجعة والقياس.

ومن هنا ينبغي أن نسعى إلى جعل النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وتمكين الجميع ولا سيما الفقراء هدفاً أساسياً للأمم المتحدة مع التركيز على التنمية المستدامة بعناصرها الرئيسية، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. تلك هي مسؤوليتنا المشتركة التي نتوقف عليها مصداقية الأمم المتحدة. ولذا فإن الشراكة العالمية التي اتفقنا عليها في مؤتمر تمويل التنمية في عام ٢٠٠٢ بالمكسيك وأكدنا عليها عام ٢٠٠٨ في مؤتمر المتابعة الأول لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المنعقد في الدوحة، قطر، ينبغي أن تكون أحد المواضيع الرئيسية التي يجب علينا متابعتها وتنفيذها، وعلينا أن ندرس التدابير والاستراتيجيات العملية التي من شأنها أن تمكننا من إحراز تقدم مستمر في هذا الميدان الحيوي، وفي التعجيل بوتيرة التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز النمو المستدام الذي يمكن الجميع ولا سيما الفقراء، من المشاركة في الفرص

طوعية في عملية الإصلاح. والنتائج ستكون خيرة منظومة الأمم المتحدة التنفيذية في التطبيق الوطني للإصلاح، بغية القيام، في عام ٢٠١٢، بالاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وهذا سيسهم في قيام الدول الأعضاء باتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الكيفية التي يمكنها بها مواصلة تحسين منظومة الأمم المتحدة وخطة الإصلاح ليتسنى تحقيق نتائج أفضل في ميدان التنمية.

إن الإرادة المستدامة للدول الأعضاء جوهرية لجعل ذلك الإصلاح ناجحاً، ولكن يجب أن يقترن بالتزام كامل من جانب وكالات الأمم المتحدة وقيادة وطنية قوية. وبوصفنا دولاً أعضاء، علينا مواصلة تشجيع المنظومة وتوجيهها من خلال رسائل وقرارات متماسكة وموجهة نحو العمل.

إن سويسرا من جانبها، تأمل من فرادى الوكالات ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ككل أن تواصل تحسين عمل الأفرقة القطرية للأمم المتحدة. ونعتقد أن دور المنسقين المقيمين جوهرية في ذلك الصدد. لذلك نحض مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على وضع حوافز وآليات اختيار لضمان منح مراكز المنسقين المقيمين في وكالات الأمم المتحدة لموظفين ملتزمين للغاية وعلى كفاءة.

وأخيراً، يسرنا أن عملية التماسك على نطاق المنظومة قد أظهرت نتائج مؤسسية تبعث على الإعجاب، وأبرزها إنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة. وفي رأينا أن ذلك الجهاز يمثل فرصة حقيقية للنهوض بالمساواة بين الجنسين على نطاق العالم. وتتشاطر المسؤولية في رفده بالوسائل التي تمكنه من العمل بفعالية. وسيتعين على المجلس التنفيذي تزويده بالتوجيه الممتاز على الصعيد التنفيذي والفني

عالمية شهدها العالم منذ ثلاثينيات القرن الماضي، وتسببت بتدني مستويات الإنتاج ومعدلات العمالة. وقد دفعت هذه الأحداث بالأداء الإيجابي الذي حققته العديد من البلدان النامية في النصف الأول من العقد في الاتجاه المعاكس. إن البلدان الأقل نمواً ستظل أكثر عرضة للضرر حيث انخفضت التدفقات المالية تجاهها. بمعدل النصف أو ما يزيد في بعض الحالات. كما تأثرت الدول النامية المرتفعة الدخل، بما في ذلك دول الخليج النفطية، حيث تأكلت صناديقها السيادية بفعل الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام ٢٠٠٨.

إن الواقع يفيد بأنه إذا ما استثنينا مسألة التخفيف من الديون يمكننا القول بأن حجم المساعدات الإنمائية الرسمية الحقيقية قد انخفض عموماً، وأن التحدي المائل أمامنا الآن هو تحقيق الوعد الذي قطعه قمة الدول الثماني الكبرى بزيادة المساعدات الإنمائية الرسمية بمقدار ٥٠ بليون دولار، ومضاعفة المساعدة لأفريقيا بحلول عام ٢٠١٠.

ومما يسعدني في هذا الإطار أن أذكر بأن دولة قطر، بالرغم من أنها دولة نامية، قد تجاوزت بما تقدمه من مساعدات تنموية وإنسانية وثنائية، هدف الـ ٠,٧ في المائة وتنص التشريعات القطرية على تنمية الإنسان ودعمه اجتماعياً وصحياً، وكذلك مراعاة المعايير البيئية، وتعزيز اقتصاد الدولة وتنويع الدخل.

وأخيراً أود أن أذكر أن دولة قطر قد انضمت إلى مجموعة الدول الـ ١٢ للقرار [A/65/L.12](#).

السيدة تان (سنغافورة) (تكلمت بالإنكليزية):
أتشرف بالإدلاء بهذا البيان بشأن مشروع القرار [A/65/L.12](#) المعنون "تحقيق النمو الاقتصادي المطرد الشامل المنصف من أجل القضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية"، تحت البند ١٣ من جدول الأعمال.

الاقتصادية، والانتفاع منها، وأن يفضي ذلك إلى إيجاد فرص العمل وتوليد الدخل، وأن يستند إلى سياسات اجتماعية فعالة تكمله من أجل التعجيل بالقضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية، وتعزيز التنمية المستدامة. وكذلك الاستفادة من الجهود الدولية والوطنية التي بُذلت من قبل نحو تعزيز الشراكة الدولية. ولهذا الأمر أهمية بالغة في سعينا نحو التقدم الذي ننشده جميعاً في هذه الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

منذ شهرين، عقدنا اجتماعاً على مستوى قمة العالم لاستعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وكشفت هذه القمة عن مدى الإمكانيات والفرص المتاحة للنهوض بحياة البشر في جميع أرجاء المعمورة.

ففي الكثير من مناطق العالم تم إحراز بعض التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لكن الدول النامية بما في ذلك الأفريقية، جنوب الصحراء الكبرى، لم تنهياً لها السبل التي تمكنها من تحقيق الأهداف المرجوة بحلول عام ٢٠١٥.

لقد أوضح الاستعراض السالف ذكره أننا بعد أن قطعنا ثلثي الطريق نحو عام ٢٠١٥، فإن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لم يجر بوتيرة واحدة. إننا في دولة قطر نؤمن بأن المحرك الرئيسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هو إيجاد شراكات دولية وآليات عملية ومبتكرة لتمويل التعليم والصحة والعمالة الكريمة واللائقة للجميع.

إن التحديات التي يواجهها اليوم العالم أكبر مما كان بمقدور أحدنا أن يتصوره حين اختتم مؤتمر مونتريري أعماله، إذا نشهد يوماً تحديات جديدة لم نكن نتوقعها تعصف بالسلام والأمن الاقتصادي لمواطني عالمنا. فقد فاجأت الأزمة المالية الحالية، بحجمها وسرعة انتقالها، حتى المتفرسين في هذا المجال. وانتقلت تداعيات ما بدأ كخلل مالي في أكبر اقتصاد صناعي في العالم بسرعة لتتحول بانتشارها إلى أكبر أزمة

الاستدامة البيئية والنمو الاقتصادي. علينا أن نعمل بطريقة أكثر ذكاءً لإيجاد أوجه التكامل بينهما وتحقيقهما معا لأنه لا مجال لفُرص جيدة على المدى الطويل لأحدهما بمعزل عن الآخر.

ثانياً، هناك فوائد تعود من تبادل الآراء والخبرات بين الأقاليم المختلفة في هذا الشأن. إن الأمم المتحدة، بعضويتها العالمية وبعمق الخبرات المتوفرة لديها وانتشار مؤسساتها في وضع مميز لتيسير مثل ذلك التبادل. وعلى الرغم من أن أزمات الغذاء والطاقة والمال التي شهدناها في الأعوام الأخيرة قد أحدثت تباطؤاً ملحوظاً في جهود التنمية، فإن بعض المناطق الرئيسية قد شهدت تحسناً ملحوظاً في بعض المجالات الأساسية؛ فأفريقيا وأمريكا اللاتينية قد خطتا خطوات جبارة نحو التعليم والمساواة بين الجنسين. وهكذا تقدم هاتان المنطقتان دروساً قيّمة لآسيا.

كذلك، فإن بلدان آسيا ترغب في المشاركة وتقديم الدروس التي استفادت منها. ولعل الرسالة الرئيسية هي الحاجة الماسة إلى جهود وطنية، بما في ذلك استراتيجيات لصالح النمو وسياسات اجتماعية مُساندة ترمي إلى انتشار الملايين من وهدة الفقر والجوع. وغالباً ما تسيير الاستراتيجيات الوطنية والتعاون الإقليمي في آسيا جنباً إلى جنب. كما أن التكامل الإقليمي قد أدى بدون شك دوراً هاماً في تعزيز التجارة والاستثمار والتنمية. ومن نماذج ذلك النهج الإقليمي في مجال النمو الجماعي مبادرة الاتصال لرابطة أمم جنوب شرق آسيا التي تسعى إلى سد الفجوة في مجال الطرق والسكك الحديدية والطيران والخدمات البحرية بحيث تسمح بالتنقل السلس للأشخاص والسلع والخدمات في إطار المنطقة من ثم تربط المبادرة منطقة شرق آسيا بأسرها والأسواق العالمية الأمر الذي يفتح مزيداً من الفرص للتجارة والاستثمار والسياحة والتنمية لشعبنا.

ويسر سنغافورة أن تؤيد البيانين اللذين أدلت بهما في وقت سابق فييت نام باسم الدول الأعضاء الـ ١٣ التي اقترحت مشروع القرار لأول مرة وجمهورية كوريا باسم مقدمي مشروع القرار البالغ عددهم ٨٨.

ما نسعى إليه من وراء مشروع القرار هذا وتنفيذه، هو تشجيع مزيد من التركيز والاهتمام وتبادل التجارب والخبرات بشأن دور استراتيجيات النمو الاقتصادي في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. لماذا؟

أولاً، هناك صلات مباشرة وغير مباشرة بين الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، بمعنى أن التقدم المحرز في مجال منها غالباً ما يؤثر إيجاباً على المجالات الأخرى. وبالمثل، نلمس علاقة متبادلة أساسية بين النمو الاقتصادي المطرد والشامل والعادل، من جهة، وجميع الأهداف الإنمائية للألفية، من جهة أخرى. وغالباً ما يكون النمو شرطاً لا غنى عنه، وإن كان غير كافياً، للتنمية. ذلك أنه يولّد الموارد الوطنية الطويلة الأجل المطلوبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي المقابل، فإن إحراز التقدم في تحقيق تلك الأهداف من شأنه تعزيز النمو الاقتصادي. وعلى سبيل المثال، فإن المساواة بين الجنسين في جميع المجالات، بما في ذلك التعليم والقوة العاملة، يساعد على خفض الفقر والدفع بالنمو إلى الأمام. لذلك من المفيد أن تأخذ البلدان في الاعتبار، في مسعاها لتحقيق النمو والأهداف الإنمائية للألفية، تلك العلاقة الوثيقة والمعقدة والإيجابية في أغلب الأحيان في خططها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

قد يبدو ذلك لأغلب الناس أمراً بديهياً. غير أن البلدان تواجه أحياناً خياراً زائفاً بين تلك الأهداف في العالم الحقيقي حيث شُح الموارد والتجزؤ في صنع السياسات والبيروقراطية التي تفرض القرارات من القمة. لا ينبغي أن توضع البلدان، على سبيل المثال، أمام خيار بين

من بين المهام الرئيسية للاجتماع العام الرفيع المستوى هذا العام. لذلك سأتناول في بياني أحد الأوجه الهامة لهذا الموضوع، ألا وهو الوقاية ومكافحة الأمراض غير المعدية.

في أيار/مايو ٢٠٠٩، اتخذت الجمعية العامة لأول مرة قراراً بهذا الشأن (القرار ٦٤/٢٦٥). إن الاهتمام المتزايد في الأمم المتحدة له مبرراته حيث أن الأمراض غير المعدية تعتبر إحدى المشكلات البارزة التي تواجه التنمية في العالم. وشهدنا في الآونة الأخيرة اتجاهها نحو ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض غير المعدية والوفيات الناجمة عنها لدى سكان جميع البلدان. وحسب بيانات منظمة الصحة العالمية، تحصد أمراض القلب والسرطان والسكري والأمراض الرئوية المزمنة أرواح ٣٦ مليون شخص سنوياً، ومن بين هؤلاء ٩ ملايين دون سن الستين. ومن الممكن أن تنتج عن عدم اتخاذ التدابير الفعالة في هذا المجال زيادة بنسبة ٢٠ في المائة في معدل الإصابة بتلك الأمراض في البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥. كما أن زيادة الأعباء الاقتصادية، سواء التي تتحملها الدول أو الأسر، يرافقه انخفاض في متوسط الأعمار وتدنّي في مستويات المعيشة.

وقد ثبت الآن وجود علاقة مباشرة بين الأمراض غير المعدية المتفشية على نطاق واسع وظروف الحياة وأساليبها، ولا سيما عوامل الخطر الأربعة الرئيسية: استعمال التبغ وإساءة استعمال الكحول وأنماط التغذية غير الصحية والخمول البدني. وقد تم التثبت بشكل واضح من إمكانية السيطرة على عوامل الخطر تلك. وعليه، إذا ما أخذنا في الاعتبار جميع جوانب المشكلة الاقتصادية والاجتماعية والجنسانية والسلوكية والبيئية، فإن مكافحة الأمراض غير المعدية بشكل فعال لا يمكن أن تتم إلا من خلال نهج متعدد القطاعات. إن خطة منظمة الصحة العالمية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ في إطار الاستراتيجية العالمية للوقاية من

تمثل الأسواق المفتوحة والتجارة الحرة محور النمو الرئيسي في آسيا. وعلى الرغم من تعثر جولة الدوحة للتنمية، يظل إيمان المنطقة بأهمية النظام التجاري الدولي المفتوح كاملاً غير منقوص. لقد شرعت دول في آسيا في سلسلة من المفاوضات الطموحة بشأن حرية التجارة من شأنها، على ما نأمل، أن تعطي زخماً للمحادثات الجارية بشأن التجارة العالمية.

وعلى وجه العموم، فإن التعاون الإقليمي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية قد خلق بيئة مؤاتية فريدة. إن ذلك النهج الإقليمي في التنمية، ولا سيما في إطار التعاون بين بلدان الجنوب، نهج قد تجد فيه المناطق الأخرى أيضاً ضالتها.

ثالثاً، تعاونت سنغافورة على الصعيد الثنائي، في إطار رابطة بلدان جنوب شرق آسيا، مع اليابان وكوريا وآخرين من خارج آسيا. وقد عقدنا شراكات مع منظمات مختلفة في منظومة الأمم المتحدة مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية بغية توفير المساعدة الفنية لبلدان نامية أخرى في مجال إدارة الاقتصاد الكلي، والإدارة المالية، والتنمية الحضرية، والتجارة، وتعزيز السياحة، وإدارة الموانئ، وتنمية الموارد البشرية وما إلى ذلك.

إن اعتماد مشروع القرار هذا يجعل سنغافورة تأمل في أن تقوم بالمزيد من العمل وأن تتعلم من البلدان الأخرى وتتعاون معها للإسهام في تحقيق نمو اقتصادي مطرد وشامل ومنصف لجميع البلدان.

السيد سافوستيانوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): كان الجهد المركز والفعال لنظم الرعاية الصحية

عملية تحضيرية مفتوحة وشفافة وشاملة، بالتنسيق الوثيق مع منظمة الصحة العالمية، وبمشاركة واسعة للدول الأعضاء والشركاء الدوليين. ولهذا الغرض، سيتم تنسيق الأعمال التحضيرية للمؤتمر من جانب اللجنة التنظيمية الروسية واللجنة التنفيذية الدولية، المشكلة من ٢٢ خبيراً من كل مناطق العالم. وسيُعقد الاجتماع العادي لتلك اللجنة غداً في أوغسولو، الموافق ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عشية المشاورات بين منظمة الصحة العالمية والبلدان الأوروبية بشأن الأمراض غير المعدية.

وسنحتاج إلى صياغة أهداف ومواضيع مؤتمر موسكو ومناقشة جدول أعماله وبرنامج العمل ومعايير وثائق العمل والوثيقة الختامية. ونتوقع أن يكون شكل المؤتمر اجتماعاً عاماً، واجتماعات عمل، وفريق صياغة، واجتماعات مائدة مستديرة موازية. وعلى هامش المؤتمر، سيتم تنظيم منتدى للشركاء بمشاركة جميع الأطراف المعنية. وسيتم اعتماد إعلان وزاري في نهاية المؤتمر.

وسترسل الدعوات إلى مؤتمر موسكو باسم حكومة الاتحاد الروسي والمدير التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، بعد أن توافق عليها اللجنة التنفيذية. وسترفق بالدعوة ورقة مفاهيمية ومشروع جدول الأعمال ومشروع برنامج العمل للمؤتمر. إننا على اقتناع بأن المؤتمر سيكون إسهاماً جاداً وجوهرياً في الاستعدادات الجارية لمؤتمر القمة الذي ستعقده الأمم المتحدة بشأن الأمراض غير المعدية، ندعو جميع البلدان للمشاركة الفعالة في لقاء موسكو.

السيد ويتلاندر (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): سوف أتناول هذا الصباح البند ١١٥ من جدول الأعمال. إننا نعلم أن عبء المرض في العالم يشهد مرحلة من التغيرات. وتشكل الأمراض غير المعدية نسبة ٩٠ في المائة تقريباً من

الأمراض غير المعدية ومكافحتها تشكل أساساً قوياً للعمل الجماعي في هذا المجال.

إن القرار ٢٦٥/٦٤ بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، الذي يدعو إلى عقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن هذا الموضوع، في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، يمثل خطوة هامة إلى الأمام. وبوصف روسيا أحد المشاركين في تقديم ذلك القرار، فإنها تدعم مبادرة عقد مؤتمر قمة، وهي مستعدة للمشاركة الفعالة في الأعمال التحضيرية له. وسيكون التحدي الأساسي هو الاتفاق على النطاق المواضيعي والشكل والظرائق لسير أعمال الاجتماع. إننا نشق بقدرة قائدي العملية التفاوضية، الممثلين الدائمين للكسمبرغ وجامايكا، على إعداد مشروع قرار الجمعية العامة ذي الصلة. وسيعتمد نجاح مؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، إلى حد كبير، على حسن التنظيم وبلورة العملية التحضيرية. ونعتقد أن منظمة الصحة العالمية يجب أن تؤدي دوراً ريادياً. ونحن ندعم عقد مشاورات إقليمية برعاية منظمة الصحة العالمية استعداداً للمؤتمر القمة، بمشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى المواد والتقارير الإعلامية والتحليلية، بما في ذلك التقرير العالمي الأول لمنظمة الصحة العالمية بشأن الأمراض غير المعدية.

إن المؤتمر العالمي الأول بشأن أساليب الحياة الصحية والأمراض غير المعدية، الذي سيعقد في موسكو في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١، سيقدم إسهاماً هاماً في النهوض بالحوار الدولي بشأن المسائل المتعلقة بالأمراض غير المعدية، وتحديد أولويات الجهود التعاونية وتحقيق اتفاق على المبادئ. وفي القرار ٢٦٥/٦٤، أحاطت الجمعية العامة علماً مع التقدير بمبادرة الاتحاد الروسي تلك. وستنظم السلطات الروسية المؤتمر بالتعاون الوثيق مع منظمة الصحة العالمية. وسينصب التركيز على سبيل الأولوية على تنظيم

وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن نلاحظ أن الأمراض المعدية، كفيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا، والظروف التي تسبب الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال لا تزال تمثل الجزء الأعظم من عبء المرض الذي تتحمله أفقر فئات السكان. وما زالت الأمراض المعدية الشائعة وسوء التغذية تمثل السبب الرئيسي لوفيات الأطفال والوفيات النفاسية في أفقر البلدان. وعليه، فإن الأهداف الإنمائية للألفية وتركيزها على الفقر يجب أن يظل أولوية للمجتمع العالمي، وهذا ما ستفعله بالتأكيد الحكومة النرويجية.

ولذلك، من الأهمية بمكان أن نمضي قدما على المسار الذي يعزز أنظمة الصحة العامة الوطنية والعالمية، وأن نتجنب تجزئة الموارد الشحيحة والتنافس عليها. وفي هذا الصدد، ثمة دروس مفيدة يمكن استخلاصها من واقع تجربتنا مع المبادرات الصحية العالمية ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية. وأود أن أركز على عدد قليل منها بصورة خاصة.

أولاً، من الأهمية تصميم المبادرات الدولية بحيث تقودها البلدان ذاتها: للحكومات الوطنية يجب أن تتولى القيادة. ويكتسي ذلك أهمية خاصة بالنسبة للأمراض غير المعدية لأن الاستجابة الفعالة تقضي عملاً يشمل عدة قطاعات، بما في ذلك التشريعات والنظم الوطنية.

ثانياً، نود أن نسترعى الانتباه إلى أهمية تعزيز النظم الصحية الوطنية للتصدي للأمراض المعدية وغير المعدية بصورة كلية وينبغي أن يسهم الدعم الخارجي منهجياً في تعزيز النظم الصحية الوطنية وتجنب التشتت الذي كثيراً ما نراه في قطاع الصحة.

ثالثاً، ركزت المبادرات الصحية العالمية كثيراً جداً على تقديم الخدمات والتدخلات الفردية، وقليلاً على الوقاية. وبارغامنا على إيلاء الأولوية للنهوض بالصحة

عبء المرض في منطقة أوروبا وما يقارب ٦٠ في المائة من مسببات الوفيات على صعيد العالم بأسره. ويكمن جزء من سبب ذلك في أننا قد نجحنا في مكافحة الأمراض المعدية، وقد سمعنا عن ذلك كثيراً خلال السنوات القليلة الماضية، ويكمن جزء آخر من السبب في أن أعمارنا طالت أكثر مما كانت عليه قبل عقود قليلة. كما أننا شهدنا نمواً اقتصادياً سمح لعدد أكبر من الناس، للأسف، أن يتبعوا أساليب حياة غير صحية. والعوامل الرئيسية التي تسهم في ذلك هي استعمال التبغ البدانة وأنماط التغذية غير الصحية والخمول البدني والكحول.

ولدينا الآن بيانات أكيدة بشكل متزايد عن الأمراض غير المعدية في البلدان الفقيرة. فحسب منظمة الصحة العالمية، سيرتفع معدل الوفيات بسبب الأمراض غير المعدية على مدى السنوات العشر القادمة، وسيحدث الارتفاع الأكثر حدة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وعليه من المناسب أن نتصدى الآن للأمراض غير المعدية بوصفها تحدياً عالمياً.

ويدلّ التقدم الكبير الذي أحرز في الصحة عالمياً خلال العقد الماضي على أن تضافر الجهود يحقق النتائج. فوفيات الأطفال آخذة في الانخفاض، وهناك إمكانيات أفضل للحصول على التحصين وعلى الأدوية المضادة للفيروسات الرجعية المنقذة للحياة، وتم الاعتراف بالقوى العاملة في ميدان الصحة بوصفها أعلى ثروة لأنظمة الصحة الوطنية، وليست مجرد نفقات. ومع ذلك، فإن عدداً من الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة تلك المتعلقة بصحة ورفاه النساء والأطفال، ما زالت بعيدة المنال وتتطلب الاهتمام والالتزام الدائمين. وسيكون ذلك مهماً بشكل خاص خلال السنوات القليلة القادمة، حيث بدأ العالم المرحلة الأخيرة من المسار إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية بشأن الأمراض غير المعدية. وقد وجهت الدعوة لحضور هذه المشاورات إلى الدول الـ ٥٣ الأعضاء في المنطقة الأوروبية لمنظمة الصحة العالمية.

ويوفر الاجتماع الرفيع المستوى الذي يعقد في العام القادم فرصة كبيرة لتعبئة الدول الأعضاء للعمل على الحد من الوفيات المبكرة الناتجة عن الأمراض غير المعدية، مع تركيز خاص على التحديات التنموية التي تواجهها البلدان النامية. وتتطلع إلى اجتماع شامل يشارك فيه العديد من الشركاء، حيث نستطيع الاتفاق على إجراءات قصيرة الأجل وعلى طريقة ما لضمان مواءمة الأمراض غير المعدية في الأجل الطويل مع الأهداف الصحية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، ودعم تعزيز النظم الصحية الوطنية بطريقة فعالة ومستدامة.

السيد المهيني (الكويت): السيد الرئيس، يطيب لوفد بلادي أن يشارك في مناقشة بند "متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية" الذي يُعدّ من أبرز البنود المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين.

كما يسرنا أن نحدد في هذا المقام التزامنا بقرار الجمعية العامة ١/٦٥ المعنون "الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"، والذي يصادق على الوثيقة الختامية (A/65/1) للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الحالية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. ونؤكد تمسكنا بالإعلان الوزاري الذي اعتمد في الاجتماع السنوي الرابع والثلاثين لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك حول التصدي للتحديات الإنمائية التي تواجه البلدان النامية.

كما يعرب وفد بلادي عن فائق الشكر والتقدير للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، وما قدمه

والعمل المتعدد القطاعات، فإن العمل على مكافحة الأمراض غير المعدية يمكن أن يضيف قيمة كبيرة من خلال ما ينطوي عليه من تعزيز لخدمات الصحة العامة والدور التوجيهي لوزارات الصحة.

رابعاً، من البداية، يتعين على الحكومات أن تنشئ شراكات شاملة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. وكان ذلك عنصراً أساسياً في النجاح في الاستجابة للإيدز، وتلك كانت تجربتنا في النرويج أيضاً فيما يتعلق بالأمراض غير المعدية.

خامساً، صحيح أن المال بات عنصراً أكثر أهمية من ذي قبل، إلا أن المال وحده لا يكفي. ويواجه كثير من البلدان حالات اقتصادية صعبة، تخضع خلالها الميزانيات العامة، بما فيها ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية، لضغوط حادة. والحركة الناشئة للأمراض غير المعدية تهيئ لوضع خطط متكاملة، مع تأمين موارد حقيقية، تشدد على قيمة المال والتركيز على الإجراءات المطلوبة في تلك المرحلة. وخلال الأعوام المفضية إلى ٢٠١٥، يجب أن نوسع قاعدة الأدلة التي يحتاج إليها صانعو القرار؛ كما يجب دعم القيادة الوطنية والقدرات المتعددة القطاعات وتوثيق ما يفيد في سياقات مختلفة.

ونؤيد بالكامل الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية والسيطرة عليها. وتوفر هذه الاستراتيجية إطاراً ممتازاً للعمل الذي ينتظرنا. ونشجع منظمة الصحة العالمية على مواصلة تقديم الأدلة والبيانات استعداداً للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالأمراض غير المعدية الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر من العام القادم. وفي وقت لاحق من الأسبوع الحالي، وفي إطار التحضيرات لذلك الاجتماع، تستضيف الحكومة النرويجية في أوسلو المشاورات الإقليمية الرفيعة المستوى لإدارة الشؤون

بالبنية التحتية للدولة. كما لم تتوان في تنفيذ التزاماتها الدولية منذ أن تعهدت بالتضامن مع المجتمع الدولي لتحقيق الأهداف الإنمائية والإنسانية للألفية، حيث أنها زادت من إسهاماتها ومساعداتها من أجل بلوغ تلك الأهداف النبيلة في موعدها المقرر. لذلك، جاء إصرار بلادي على زيادة مساهماتها للدول النامية إلى أو وصلت إلى ما نسبته ١,٣١ في المائة من إجمالي ناتجها المحلي.

وسعى منها لنجدة القارة الأفريقية ومساعدتها، تحديدا لمكافحة أكبر مصائبها والتمثلة في انتشار الأمراض والفقر، خصصت الكويت للبنك الإسلامي للتنمية مبلغا وقدره ٣٠٠ مليون دولار للعمل في هذا المجال. كما تبرعت بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لصندوق الحياة الكريمة، الذي أنشئ بمبادرة كويتية تهدف إلى دعم مبادرات توفير السلع الغذائية الأساسية للمحتاجين وبشكل سريع، والمساهمة في برامج زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية والتعاون مع المبادرات المثيلة في العالم.

وإيماننا منها بأهمية تنوع وتوسع سبل وطرق مساعدتها ودعمها للدول النامية، أنشأت دولة الكويت - وبمبادرة من أمير دولة الكويت حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - صندوقا لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم برأس مال وقدره ٢ مليار دولار تعهدت بدفع ٥٠٠ مليون دولار من إجمالي رأس المال، وذلك بغية خلق فرص عمل وتحسين مستوى دخل الفرد العربي ومكافحة الفقر. وقد حرصت على استمرارية عمل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في دعم وتمويل المشاريع الإنمائية ومشاريع البنى التحتية في أكثر من دولة وبقيمة إجمالية قاربت ١٥ مليار دولار.

إن قادتنا خلال مراجعتهم الثانية لتقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية رأوا بأن الوصول إلى

من تقرير متكامل يوضح ما تم تحقيقه من إنجازات، وما يواجهه المجتمع الدولي من تحديات، وذلك في الوثيقة الهامة المعنونة "الوفاء بالوعد: استعراض تطلعي لتعزيز وضع برنامج عمل متفق عليه لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥".

لقد شخص قادتنا في اجتماعهم الأخير في مقر الأمم المتحدة في نيويورك خلال أيلول/سبتمبر الماضي الوضع المتعلق بمسيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخلصوا إلى أن هناك تأخرا وتراجعا نحو إنجاز الهدف الأول المعني بالقضاء على الفقر والجوع، والذي زادت معدلاته عن أكثر من بليون شخص في عام ٢٠٠٩، وأن الأمر يتطلب كذلك تكثيف العمل لتحقيق الهدفين المعنيين بصحة الأطفال والأمومة. وهذا حافز لتضافر الجهود للعمل على إحراز التقدم للوصول إلى الأهداف الإنمائية الأخرى.

وقد حدد القادة في اجتماعهم الأخير عددا من التحديات التي واجهها المجتمع الدولي في السنوات القليلة الماضية مثل الأزمة الاقتصادية والمالية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وعدم استقرار أسعار الطاقة، إضافة إلى مشكلات أخرى تتطلب من جميع الدول، وتحديدًا المتقدمة النمو منها، الوفاء بوعودها، وذلك عبر تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ولا يفوتنا التعبير عن التقدير للدول المانحة التي التزمت بتخصيص ما نسبته ٠,٧ في المائة من دخلها القومي للمساعدات التنموية الرسمية.

إن دولة الكويت، وإدراكا منها أن التنمية المستدامة تتطلب أولا تحقيق التنمية الذاتية الوطنية، فقد سارعت بوضع خطة وطنية تنموية شاملة للأعوام ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤ تهدفها النهوض بالقطاعات التعليمية والصحية والبشرية والمؤسسية وغيرها من القطاعات المختلفة بما فيها المتصلة

السكري، لا سيما في بلدان منطقة المحيط الهادئ، من بين أعلى المعدلات في العالم. ويتعين علينا جميعاً أن نحذر أخطار هذه الأمراض، بما فيها مرض السكري. ولا بد لي أن أقول يا ليتني استمعت إلى طبيبي الخاص. إنني أعاني من مرض السكري، ولو استمعت إلى تحذيراته في مرحلة مبكرة من حياتي، لما واجهت الاحتمالات التي أواجهها الآن.

إن الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية تعمل بشكل وثيق مع البلدان الشريكة في منطقتنا لتقليل الإصابة بالأمراض غير المعدية وآثارها، بما في ذلك من خلال النظم الصحية الوطنية، وزيادة الصحة الوقائية وبرامج التوعية الصحية وتحسين الوصول إلى الخدمات الصحية. ففي ناورو، على سبيل المثال، قامت أستراليا بدعم سنّ القوانين لمعالجة عوامل خطر الأمراض غير المعدية، ومن بينها بصورة خاصة، من خلال قانون جديد للتدخين. وفي ساموا، قمنا بدعم برنامج للتوعية الصحية والوقاية من الأمراض على المستويين المجتمعي والمؤسسي. وفي تونغغا، نعمل على الحد من انتشار عوامل خطر الأمراض غير المعدية، لا سيما، السممنة المفرطة واستعمال التبغ.

ومما يشجع أستراليا إلى حد كبير أن تحظى المسائل الصحية بصورة متزايدة بأولوية عالية في جدول أعمال الأمم المتحدة. وعندما أطلق الأمين العام، خلال مؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية المعقود في أيلول/سبتمبر، استراتيجيته العالمية بشأن صحة النساء والأطفال، التزمنا بزيادة جهودنا لمعالجة صحة الأم والطفل (انظر A/65/PV.9، ص. ٢٥)، وفي الحقيقة، سننق مبلغاً إضافياً قدره ١,٦ بليون دولار في غضون السنوات الخمس القادمة للإسهام في ذلك المشروع.

وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، وبعد ١٠ سنوات من الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لفيروس

الغايات الإنمائية المنشودة، يمكن أن يتحقق وفق الزمن المحدد لها، وذلك على الرغم من التحديات العالمية التي تواجه المجتمع الدولي، وبأن جميعهم اتفقوا على أن المتطلبات لتلك المقاصد تتجسد في توفر الإرادة السياسية والعمل المشترك الدؤوب، ووفاء الدول بالتزاماتها. فبالرغم من تزايد المصاعب والتحديات التي تعرقل مساعي الدول لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإننا نتفق مع ما جاء في تقرير الأمين العام من أن الأهداف الإنمائية لا تزال قابلة للتحقيق في موعدها متى ما توفر الالتزام الكافي وبذلت الجهود اللازمة للوصول إلى ما نصبو إليه جميعاً من إيجاد عالم أفضل، تضيق فيه فجوة الخلافات والانقسامات، وتتسع آفاق التعاون والشراكة، ويسود الأمن والسلام.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية):

يشرف وفدي أن يشارك في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/65/L.12 بشأن النمو الاقتصادي المطرد والشامل والعادل، وتتطلع إلى اعتماده.

غير أنني أود، هذا الصباح، أن أعلق على المسألة الهامة المتعلقة بالأمراض غير المعدية. فكما يبرز التقرير المحال في مذكرة الأمين العام (A/65/362)، يشكل عبء الأمراض غير المعدية على الصعيد العالمي أحد التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية في القرن الحادي والعشرين، مما يؤثر بصورة خاصة على البلدان النامية. فلقد ظهرت أمراض القلب والأوعية الدموية، والسرطان، وأمراض الرئتين المزمنة، والسكري بوصفها مشاكل رئيسية في الصحة العامة، وتعمل زيادة الإصابات بالأمراض غير المعدية في صفوف الفقراء والجماعات المستضعفة على توسيع التفاوتات الصحية داخل البلدان وفيما بينها. وفي منطقة أستراليا المباشرة، تعتبر الأمراض غير المعدية السبب الرئيسي للوفيات في البلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ، حيث تتسبب في أكثر من ٧٥ في المائة من الوفيات كل عام. ومعدلات مرض

الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (القرار ١/٦٥).

ونقوم اليوم بمناقشة متابعة ذلك القرار. وفي البيان الذي أدلت به نيوزيلندا في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في الاجتماع العام الرفيع المستوى، أعربت عن رأي مفاده أنه يمكن إحراز تقدم أفضل وأسرع نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (انظر A/65/PV.4، ص. ٤٧ من النص الإنكليزي).

ونؤكد على ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام بالنتائج والتعاون. ولاحظنا أن المزيد من المال وحده لا يحل جميع المشاكل وأنا بحاجة إلى تركيز أكبر على فعالية المعونة. كما أبرزنا العلاقة بين الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية الاقتصادية المستدامة، التي هي من أولويات برنامج نيوزيلندا للمعونة.

ولقد وردت هذه النقاط بالتفصيل في الوثيقة الختامية للأهداف الإنمائية للألفية، التي أيدتها الجمعية العامة في الشهر الماضي. وهي نقاط بالغة الأهمية للمضي قدماً بالتزامنا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولذلك أقترح أنه ينبغي أن تكون النتائج والتعاون وفعالية المعونة مسائل محورية في مناقشتنا اليوم.

ونذكر تماماً أن الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية المعنيين بالرعاية الصحية والهدف ٣ تشكل أكبر التحديات. إنني من منطقة جنوب المحيط الهادئ - وهي منطقة تأتي في المرتبة الثانية فقط بعد منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فيما يتعلق بالتقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي حين طرأ تحسن على معدلات وفيات الرضع والأطفال في معظم البلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ، زادت الوفيات النفاسية في بابوا غينيا الجديدة، على سبيل المثال، ولا يزال تحقيق حصول الجميع على الصحة

نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، سنجتمع لاستعراض التقدم المحرز والتأكيد مجدداً على التزامنا بحصول الجميع على الوقاية والعلاج والرعاية والدعم فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز). وسيتيح الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأمراض غير المعدية المزمع عقده في أيلول/سبتمبر فرصة في الوقت المناسب للنظر في كيفية مضاعفة إجراءاتنا للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها.

وهناك العديد من الخطوات التي يمكن أن نقوم بها لتقليل عوامل الخطر وتحسين حصول المصابين بالأمراض غير المعدية على الرعاية الصحية، ومن الهام للغاية أن يولى هذا التحدي أولوية قصوى في خطط الرعاية الصحية الوطنية واستراتيجيات التنمية. ويجب علينا أيضاً أن نقر بالطبيعة المزمدة لهذه الأمراض، وسيلزم بذل الجهود في قطاعات متعددة على مدى العديد من السنوات قبل نرى تغييراً في الإصابة بالأمراض غير المعدية.

وستقوم أستراليا، من جانبها، بكل ما يمكن للمساعدة في تقليل عبء الأمراض غير المعدية على الصعيد العالمي. ونرحب أيما ترحيب بالمبادرة لعقد الاجتماع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر العام القادم، وسنواصل الاضطلاع بدور بناء في التحضيرات لذلك الاجتماع.

السيد ماكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أستسمح الرئيس للحظة لأعرب عن شكري للعديد من الوفود التي عبرت لنيوزيلندا عن التعاطف والقلق تجاه مخنة المناجم الـ ٢٩ المحاصرين. ونحن ممتنون للعديد من الوفود التي أعربت لنا عن مشاعرهم وصلواتهم في هذا الوقت العصيب.

في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، اتخذت الجمعية العامة قراراً تؤيد فيه النتائج التي خلص إليها

وفي منطقة المحيط الهادئ يرجع أكثر من ٧٠ في المائة من الوفيات إلى الأمراض غير المعدية، وإن معدلات الإصابة بأمراض العمى والإعاقة والكلية غير المتصلة بالأمراض المعدية ما فتئت تشهد زيادة مستمرة.

وللتصدي لزيادة الأعباء المتعاظمة للأمراض غير المعدية على الصعيد العالمي، ما فتئ برنامج المعونة النيوزيلندية والباحثون والعلماء النيوزيلنديون يعملون بالتعاون مع شركائنا لإيجاد حلول للقضاء على تلك الأوبئة وتجنب العواقب الاجتماعية والاقتصادية الوخيمة التي يمكن أن تترتب عليها.

شاركت نيوزيلندا في وقت سابق من هذا العام في تقديم مشروع قرار قررت الجمعية العامة بموجبه عقد اجتماع رفيع المستوى مكرس للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وإن نيوزيلندا ملتزمة بالمشاركة الحثيثة والمثمرة في جميع العمليات المتصلة بذلك الاجتماع، بما في ذلك المفاوضات التي ستجرى حول القرار المتعلق بالطرائق التي يجري تطبيقها حاليا.

وتقف نيوزيلندا على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها في مساعدة المجتمع العالمي على مواجهة التحديات التي تفرضها الأمراض غير المعدية وفي معالجة سلسلة الديون والأمراض المزمنة المرتبطة بها، وبالتالي على تحقيق تنمية بشرية أكثر إنصافا.

السيد بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ

ذي بدء أن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين في الإعراب عن تعاطفنا مع نيوزيلندا فيما يتصل بحالة عمال المناجم المفقودين بسبب انهيار المنجم. وبالإضافة إلى ذلك نعرب عن تعازينا القلبية لكمبوديا حكومة وشعبا للعدد الكبير من الوفيات المأساوية في حادث التدافع المأساوي الذي نشرت أخباره وسائط الإعلام اليوم.

الإنجابية والمساواة الجنسانية بعيد المنال في العديد من البلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ.

وتحدد الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية خطوات واضحة جدا لنسترشد بها في الوفاء بالوعد بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن جانبها، تعتزم نيوزيلندا العمل بجد أكبر للتنسيق مع المانحين، على سبيل المثال، من خلال المشاركة في إطار اتفاق كيرن، وذلك لزيادة التركيز على النتائج والتدخلات العملية التي من شأنها أن تحسن الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

وبدون الانتقاص من أي من المسائل الأخرى المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، أود أن أسلط الضوء على أحد الشواغل الصحية والإنمائية الهامة، وهو أن نيوزيلندا وجيراننا في منطقة المحيط الهادئ نتحمل العبء المتزايد للأمراض غير المعدية، المشار إليها في فقرتين من الوثيقة الختامية، وبالتحديد، الفقرة ٧٣ (ك)، التي تدعو إلى تعزيز النظم الصحية والأنشطة التي ثبتت جدواها لمواجهة التحديات الناشئة في مجال الصحة من قبيل ارتفاع نسبة الإصابة بالأمراض غير المعدية؛ والفقرة ٧٦ (ط)، التي تدعو إلى الاضطلاع بإجراءات متضافرة واستجابة منسقة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي بغية التصدي بصورة ملائمة للتحديات الإنمائية والتحديات الأخرى التي تطرحها الأمراض غير المعدية، لا سيما أمراض القلب والأوعية الدموية وأمراض السرطان وأمراض الجهاز التنفسي والسكري. في نيوزيلندا يشكل السرطان وأمراض القلب الأسباب الرئيسية للوفيات وإن التباينات بين الجماعات الطائفية تبعث على القلق بصورة خاصة - لا سيما في صفوف مجموعتي ماوري وباسيفيكا السكانييتين بدرجة ملحوظة.

لأوائها نتيجة لأمراض القلب في الفئة العمرية من ٣٥ إلى ٦٤ سنة. وذلك يوضح أيضا ضخامة التحدي الذي نواجهه. وقد بدأت الدلائل تظهر أيضا على أن الفقراء معرضون أكثر للأمراض غير المعدية بسبب ارتفاع معدلات التدخين واستهلاك التبغ والمخاطر المترتبة بالوظيفة وموقع العمل وظروف المعيشة.

لقد أولت حكومة الهند أولوية عالية جدا للرعاية الصحية في بلدنا. وبرنامجنا السابق، "بعثة الصحة الريفية الوطنية"، يستخدم نهجا خلاقة للصحة العامة بطريقة لامركزية مع المشاركة القوية للمجتمعات المحلية. كما وضعت وزارة الصحة ورفاه الأسرة في الهند شتى البرامج الوطنية للأمراض غير المعدية، بما في ذلك البرامج الوطنية للوقاية من أمراض السكري والقلب والشلل ومكافحتها، فضلا عن البرنامج الوطني للقضاء على السرطان والبرنامج الوطني للصحة العقلية. ولئن كان من الواضح أن الكثير يستثمر في جانب الوقاية والترويج للصحة، فإننا نحتاج، بالطبع، إلى تناول الحاجة إلى العلاج بتكاليف معقولة. ومع تحول الأمراض غير المعدية إلى شأن كبير عالميا، لا بد للسياسات المرسومة لتيسير الحصول على الأدوية المأمونة أن تكفل أيضا حصول الجميع عليها بأسعار معقولة. وإننا نتطلع إلى الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، لأنه سيتيح لنا الفرصة لتكريز الاهتمام العالمي على هذا التحدي الإنمائي المتعاضد الهام.

ويرحب وفدي أيضا بتقرير وحدة التفتيش المشتركة عن اختيار وشروط خدمة الرؤساء التنفيذيين في هيئات منظومة الأمم المتحدة. فلقد طال كثيرا انتظار تقييم للأطر والممارسات القانونية والمؤسسية المتبعة في اختيار وتعيين كبار المسؤولين المعنيين. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن الأجهزة التشريعية ذات الصلة، سواء كانت الجمعية العامة، كما في حالة الأمين العام، أو مجالس الإدارة، كما في حالة الصناديق

يود وفدي أن يشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيم مناقشة اليوم بشأن البنود ١٣ و ١١٥ و ١٢٠ من جدول الأعمال. إن المسائل التي تتعامل معها تلك البنود محورية لجهودنا الجماعية لتعزيز منظومة الأمم المتحدة، بل إنها أوثق صلة بالموضوع الذي اختاره رئيس الجمعية شعارا للدورة الحالية للجمعية العامة، أي، "تأكيد الدور المحوري للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية".

لقد شددت الهند مرارا وتكرارا على أن إدامة النمو الاقتصادي عنصر أساسي لاستئصال الفقر. ويتحتم أن تتوفر ثمار التنمية للجميع وأن تؤدي إلى نمو يشمل الجميع وإلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لذلك يسعدنا أن نشارك في تقديم مشروع القرار [A/65/L.12](#)، المعنون "تحقيق النمو الاقتصادي المطرد الشامل المنصف من أجل القضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية"، المقرر أن تعتمده الجمعية العامة في وقت لاحق اليوم.

وفي ذلك الصدد نقدر الدور الحاسم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الدفع قدما بجدول أعمال التنمية الشامل في الأمم المتحدة، من خلال نهج متكامل منسق.

ونعلن تأييدنا لبيان رئيس مجموعة السبعة والسبعين والصين بشأن تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ لمنظمة الصحة العالمية، الذي أود أن أتطرق إليه الآن. والهند أيضا، شأنها شأن بلدان أخرى، تمر بمرحلة وبائية انتقالية متسمة بعبء أولي ثقيل للأمراض والوفيات بسبب تفشي الأمراض المعدية والإصابات والمشاكل المترتبة بالتقدم في السن باعتبارها العبء الرئيسي للمرض.

ويقدر أن ٤٢ في المائة من كل الوفيات في الهند اليوم ترجع إلى الأمراض غير المعدية، وقد خسرنا ملايين سنوات عمل مثمرة تقدر بالملايين بسبب الوفيات السابقة

سرد طويل مفصل عن الأعمال الوقائية والملموسة التي يؤديها الاتحاد البرلماني الدولي في متابعة أعمال مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، والتي تطرقنا إلى الكثير منها في بياناتنا الأخرى التي أدلينا بها مؤخرا أو التي ترد في التقرير الذي يصدره الأمين العام للأمم المتحدة كل سنتين عن التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. وسوف أركز في ملاحظاتي على مسألة واحدة لا تزال، إلى حد كبير، هامة بالنسبة إلى متابعة وتنفيذ الالتزامات العالمية الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، ألا وهي مسألة الملكية الوطنية.

إن الالتزامات العالمية، تحديداً، ملزمة للحكومات في الدرجة الأولى، ولكنها لن تصبح ملموسة إلا عندما يشعر جميع أصحاب المصلحة بأنهم معنيون و متمكنون من الاضطلاع بدورهم. وذلك بدوره يقتضي أن تدرك الأطراف المؤثرة مكامن الخطر، ومختلف نتائج الالتزامات المقطوعة، وما تتضمنه تلك الالتزامات من أمور السياسات العامة، والإجراءات المحددة التي يجب اتخاذها هنا في الأمم المتحدة لمساعدة الحكومات على تنفيذ وعودها. وتفيد تجربتنا طوال السنوات القليلة الماضية بوجوب أن تكون هناك مشاركة أكبر على الصعيد الوطني لتنفيذ الالتزامات العالمية. والبرلمانيون خير دليل على ضرورة القيام بذلك وعلى كيفية تحقيقه.

إن الأهداف الإنمائية للألفية التي انبثقت من إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥) تشغل، بطبيعة الحال، مكانة عالية جداً في جدول أعمالنا، بيد أن الأعمال التي يقوم بها الاتحاد البرلماني الدولي تمتد إلى مسائل أخرى أيضاً، من فيروس نقص المناعة البشرية إلى متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، إلى أقل البلدان نمواً، وتغير المناخ، والتجارة، وهذا غيض من فيض. وبغية دعم الانخراط البرلماني في تلك المسائل، يستعمل الإتحاد البرلماني الدولي عدة أساليب - منها مجرّبة ومحددة

والبرامج والوكالات المتخصصة، ينبغي أن يكون لها دور أكبر في تلك التعيينات. وقد أعرب وفدي مرات كثيرة عن تأييده القوي لإعطاء الجمعية العامة دوراً في عملية اختيار الأمين العام كانت آخرها في سياق مناقشة تنشيط أعمال الجمعية العامة.

إن تقرير وحدة التفتيش المشتركة ينبغي أن يعطي قوة دفع للمناقشة بين الدول الأعضاء لتحسين دور الجمعية العامة في اختيار الأمين العام.

والأمر لا يختلف كثيراً في حالة الرؤساء التنفيذيين للصناديق والبرامج. إن عملية التشاور مع مجالس الإدارة يجب أن تتضمن مشاركة حقيقية من الدول الأعضاء. وإننا لا نريد أن نراها وقد تحولت إلى مجرد ممارسة روتينية بحتة، كما هو الحال للأسف في الوقت الحاضر، حيث تُعطى الدول أطراً زمنية ضيقة بصورة غير واقعية لتقديم ردودها على توصيات الأمين العام. إن وفدي يعتقد أن وحدة التفتيش المشتركة تقدمت بتوصيات مفيدة بشأن اختيار وشروط خدمة الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة. وهو يؤيد هدف جعل العملية والنظام أكثر شفافية وفعالية وخضوعاً للمحاسبة عن طريق إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين. وإننا نحث الدول الأعضاء على أن توليها الاعتبار الواجب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٢/٥٧ المتخذ في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد البرلماني الدولي.

السيدة فيليب (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلمت بالإنكليزية): موضوع مناقشة اليوم المشتركة واسع جداً إلى درجة أنه يتعذر تغطيته بصورة مرضية في بيان واحد. وفي الوقت ذاته، ربما ليس هذا الوقت والمكان مناسبين لتقديم

تبيان إسهام الاتحاد البرلماني الدولي في العملية المفضية إلى مؤتمر قمة اسطنبول الذي سينعقد في العام المقبل.

وثمة أسلوب آخر يعتمد على الاتحاد البرلماني الدولي للنهوض بتنفيذ الالتزامات الرئيسية العالمية، يتمثل في تعزيز القدرة والآليات المؤسسية للبرلمانات كي تعمم نتائج المؤتمرات الدولية والالتزامات المتصلة بها. وفي وقت سابق من هذا العام، على سبيل المثال، أجرى الاتحاد البرلماني الدولي دراسة مقارنة بشأن كيفية تعامل البرلمانات كمؤسسات مع الأهداف الإنمائية للألفية. وجاءت النتائج متفاوتة إلى حد كبير، من برلمانات ليست لديها آلية خاصة للمتابعة، إلى برلمانات أنشأت لجاناً أو جمعيات مخصصة للأهداف الإنمائية للألفية. وإحدى الحقائق التي توصلت إليها الدراسة هي أن جداول الأعمال العالمية الكبيرة، من قبيل الأهداف الإنمائية للألفية، التي تتقاطع مع العديد من مجالات السياسة العامة، يجري تنفيذها على أفضل وجه عن طريق إنشاء لجان تابعة للبرلمانات، مثل لجان الصحة أو التعليم أو البيئة، وأن تزود تلك اللجان بما يلزم من المعلومات والخبرة. واللجان البرلمانية مؤهل للأهداف الإنمائية للألفية، شريطة ألا تعمل إحداها بمعزل عن الأخرى. وإذا تعيّن إنشاء لجنة أو جمعية مخصصة للأهداف الإنمائية للألفية، فإن إحدى وظائفها الرئيسية تكمن تحديداً في المساعدة على كفالة الاتساق والتنسيق في النظام البرلماني كافة لدى وضع نهج متكامل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وهناك مجال آخر ذو أهمية خاصة للاتحاد البرلماني الدولي يتعلق بنوع الدور الذي يمكن وينبغي للبرلمانات أن تؤديه في استعراض تنفيذ الالتزامات الدولية القائمة. وعندما تُجرى استعراضات وطنية للتقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أو الالتزامات الدولية بشأن أقل البلدان نمواً، أو فيروس نقص المناعة البشرية، أو متلازمة

جيداً، وأخرى أكثر ابتكاراً، نأمل أن نخضعها للتجربة في السنوات المقبلة.

وثمة ممارسة متنامية من جانب الدول الأعضاء تقضي بأن يشارك المشرعون في الوفود الوطنية التي ترسل إلى مؤتمرات واستعراضات الأمم المتحدة الرئيسية. وفي مناسبات كهذه، نجد أن هناك قيمة في جمع أعضاء البرلمانات أولئك معاً لتبادل الأفكار والخبرات، وتحديد سبل عمل المتابعة مع البرلمانات في بلدانهم. وثمة مثال حديث على ذلك هو الاجتماع البرلماني الذي انعقد خلال مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية، حيث التقى حوالي ٧٠ برلمانياً من بلدان مختارة ذات صلة لدراسة الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة، ومقارنة الملاحظات الخاصة بعملهم المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. وبالمثل، سوف يعقد الاتحاد البرلماني الدولي اجتماعاً برلمانياً ليوم واحد بشأن تغيير المناخ، وذلك في كانون بتاريخ ٦ كانون الأول/ديسمبر، للبناء على الممارسة الإيجابية والموضوعية التي حدثت في كوبنهاغن العام الماضي. بمناسبة المؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

ومن ضمن البرنامج العادي لعمل الاتحاد البرلماني الدولي، تُقدّم إحاطات إعلامية وتُعقد حلقات نقاشية في مؤتمرات وتجمعات الاتحاد، حيث ينخرط الأعضاء مع مسؤولين من الأمم المتحدة وفي ما بينهم تحضيراً لعمليات رئيسية للأمم المتحدة أو متابعة لها. وثمة مثال حديث على ذلك هو الدورة المواضيعية الـ ١٢٣ التي عقدتها جمعية الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف الشهر الماضي، ضمن اللجنة المعنية بشؤون الأمم المتحدة وبمشاركة الممثل السامي للأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً، سعياً إلى استخلاص آراء البرلمانيين حيال شواغلهم وأولوياتهم المتعلقة ببرنامج عمل جديد لأقل البلدان نمواً. وسوف تساعد نتيجة تلك المناقشة، التي عُممت هنا أيضاً في ما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على

أجل القضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية“. أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة كي يعلن أسماء المشاركين الإضافيين في تقديم مشروع القرار.

السيد جانغ سيجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه إضافة إلى مقدمي مشروع القرار A/65/L.12 المدرجة أسماؤهم فيه والمقدمين الذين أعلن عنهم ممثل جمهورية كوريا عندما عرض مشروع القرار، أصبحت البلدان التالية أيضاً من مقدمي مشروع القرار A/65/L.12: أوكرانيا، الجبل الأسود، جمهورية مولدوفا، سان مارينو، وغيانا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/65/L.12؟
اعتمد مشروع القرار (القرار ١٠/٦٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد احتتمت هذه المرحلة من نظرها في البنود ١٣ و ١١٥ و ١٢٠ من جدول الأعمال.

البند ١٥ من جدول الأعمال (تابع)

ثقافة السلام

مشروع القرار A/65/L.8

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية، في جلستها الثانية والثلاثين والثالثة والثلاثين بتاريخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، نظرت أثناء مناقشة مشتركة في البند ١٤ من جدول الأعمال، المعنون ”البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات“، والبند ١٥ من جدول الأعمال، وأن الجمعية العامة اتخذت القرار ٥/٦٥ في جلستها الرابعة والثلاثين المؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

نقص المناعة المكتسب، من المفيد أن تدرج أيضاً في جداول أعمال البرلمانات التقارير المتعلقة بالتقدم المحرز.

ولعلّ إحدى أنجح الآليات التي استطعنا إنشائها حتى الآن تتعلق بمعاهدة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي تلك الحالة، يعمل الاتحاد البرلماني الدولي مع برلمانات البلدان قيد الاستعراض، بغية أن تتمكن من المشاركة في عملية الاستعراض على الصعيد الوطني، وتوفير المعلومات للتقرير الوطني، وحضور دورة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وتلقي المعلومات من الأمم المتحدة لمزيد من نظر وعمل البرلمان المعني. ونرى أن تلك الممارسة يمكن تكرارها في مجالات غيرها أيضاً.

وفي الختام، ثمة طريقة أخرى، برأينا، للنظر في مسألة متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة هي من خلال التطلع من منظور أكبر إلى كيفية انخراط الأمم المتحدة، كمنظومة، في العمل مع البرلمانات الوطنية ومع الإتحاد البرلماني الدولي. وما ذكرناه الآن ليس سوى بُعد واحد لمناقشة أوسع نطاقاً بكثير يمكن أن نتوقعها في هذه القاعة بعد مجرد بضعة أسابيع. والرجاء أن تسمحوا لي باغتنام هذه الفرصة لتذكير الوفود بأن ثمة مشروع قرار عن التعاون بين المنظمتين جرى وضعه على أساس تقرير موضوعي جداً للأمين العام للأمم المتحدة. وندعو جميع الوفود إلى النظر في ذلك التقرير بغية إجراء استعراض أشمل لكيفية عملنا من أجل دعم تنفيذ الالتزامات العالمية على مستوى السياسة العامة والمستوى التشغيلي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند من جدول الأعمال.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/65/L.12، المعنون ”تحقيق النمو الاقتصادي المطرد الشامل المنصف من

عام ١٩٥٢ من أجل اللغة البنغالية، لغتهم الأم، لا يزال يجري الاحتفال به في جميع أرجاء العالم بحماس متزايد كل سنة“. (A/65/PV.17، ص. ٢١)

إزاء هذه الخلفية، من المهم مواصلة الحوار فيما بين الحضارات وتهيئة عقلية وبيئة يسودها التسامح واحترام التنوع والقيم الثقافية، لأن معظم النزاعات والحوار تبدأ على مستوى القلب. لذلك من الضروري تقوية وتعزيز الشعور بالتسامح والحساسية، وإيجاد صلة قوية بين مختلف الثقافات والأعراق واللغات والحضارات من أجل تحسين ظروف الجميع. وأود، في هذا الصدد، أن أشير إلى مبادرة متواضعة قدمتها بنغلاديش، وهي العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم (٢٠٠١/٢٠١٠) (القرار ٢٥/٥٣). وستواصل بنغلاديش القيام بدور بناء في ذلك المجال.

إن ثقافة السلام مجموعة من القيم والمواقف، وأنماط السلوك، وسبل الحياة التي ترفض العنف وتمنع النزاعات عن طريق الحوار فيما بين الأفراد والمجموعات والأمم. ونؤمن إيماناً قوياً بأن النظام العالمي الذي يستنير بثقافة السلام يؤدي إلى بلوغ أهدافنا الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ونرى أن هناك قيمة كبيرة في مبادئ التسامح واحترام التنوع والديمقراطية والتفاهم. وأيدت الدول الأعضاء هذه المثل العليا في إعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام لعام ١٩٩٩ (القرار ٢٤٣/٥٣). وتشرفت بنغلاديش بتوجيه تلك العملية.

إننا إذ نقرب من نهاية العقد الدولي لثقافة السلام، ينبغي لنا أن نبدأ في تقييم ما أنجزناه منذ البداية. وأرى أن الممارسة التي امتدت لعشر سنوات قد تركت أثراً في نفوسنا فيما يتعلق بإيجاد عالم يفرح فيه السلام على الجميع، ولا سيما من أجل أطفال المستقبل، وينبغي لنا في الأيام

أعطي الكلمة الآن للسيد محمود علي، عضو البرلمان ورئيس اللجنة البرلمانية الدائمة في وزارة الخارجية في بنغلاديش، كي يعرض مشروع القرار A/65/L.8.

السيد علي (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن أصدق تعازينا لكمبوديا حكومة وشعباً بالخسارة المأساوية في الأرواح جرّاء التدافع الذي حصل على جسر خلال إجراء مهرجان مائي أمس.

يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/65/L.8 المعنون: "تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام" المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ في دورة هذا العام باسم مقدميه. ومنذ صياغة مشروع القرار، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه وهي: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، أفغانستان، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بيرو، بيلاروس، تركيا، جزر البهاما، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السودان، سيشيل، الصين، فييت نام، قطر، ماليزيا، مصر، ملديف، منغوليا، نيبال.

إن مشروع القرار هذا ما برح يُقدم ويُعتمد في كل مرة بتوافق الآراء منذ عام ٢٠٠١. ويبين ذلك التزام المجتمع العالمي بأسره لجعل العالم آمناً من أجل الأجيال القادمة. وأود هنا أن اقتبس من البيان الذي أدلت به رئيسة وزراء بلدي الشيخة حسينة خلال المناقشة العامة للأمم المتحدة هذا العام:

"والتزامنا الثابت بالسلام يتجسد في قرارنا الرئيسي الذي نقدمه سنوياً إلى الجمعية بشأن ثقافة السلام. وقد أظهرت السنوات الأخيرة رقماً قياسياً استثنائياً من المقدمين بسبب الإشارة إلى اليوم الدولي للغة الأم. ومنذ أن اعتمدت اليونسكو هذا اليوم تقديراً لشهداء اللغة الذين قدموا أرواحهم

ووسائط الإعلام تؤدي دورا هاما في هذا المسعى. وعلينا أن نشرك الشباب والأطفال في هذه العملية. وينبغي أن ننصت لهم أولا ومن ثم نتخذ التدابير المناسبة لتحسين حياتهم.

وأدخلت بعض التغييرات على مشروع قرار هذا العام فيما يتعلق بتنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام. فقد أضفنا ثلاث فقرات جديدة في الديباجة وواحدة في المنطوق، وعدلنا خمس فقرات أخرى. وفي الفقرة الرابعة عشرة الجديدة من الديباجة نرحب بالتقرير الموجز للفريق الرفيع المستوى المعني بالسلام والحوار بين الثقافات، التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الذي دعا إلى عقده المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠ كما ورد في الوثيقة A/65/299.

وفي الفقرة السابعة عشرة الجديدة من الديباجة، نشجع مواصلة وزيادة الجهود والأنشطة التي تضطلع بها منظمات المجتمع المدني في جميع أرجاء العالم في تشجيع ثقافة السلام على النحو المتوخى في برنامج العمل المتعلق بثقافة السلام.

ومن بين الفقرات المعدلة الخمس، تنص الفقرة ١ من المنطوق على أن الهدف من التنفيذ الفعال لبرنامج العمل المتعلق بثقافة السلام، يتمثل في زيادة تعزيز الحركة العالمية من أجل ثقافة السلام عقب الاحتفال بالعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم (٢٠٠١-٢٠١٠)، وتهيب بجميع الأطراف المعنية أن تولي هذا الهدف اهتماما مجددا.

وترحب الفقرة ١١ المعدلة من المنطوق بالجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لمواصلة تعزيز الاتصال والتوعية، بما في ذلك من خلال موقعها الشبكي لثقافة السلام، وذلك بالتوازي مع جهودها لتنسيق وتنفيذ ما تضطلع به من أنشطة لتعزيز أهداف العقد الدولي على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

المقبلة أن نركز على التنفيذ. ويحظى برنامج العمل بتأييد عالمي. ولدي إيمان عميق بأن مشروع القرار المعروض علينا سيعزز ثقافة السلام في ثمانية من مجالات التعاون.

ويتمثل أحد المجالات التي ينبغي التشديد عليها في توعية الجماهير ونشر معلومات عامة عن ثقافة السلام. وينبغي أن تطلق إدارة شؤون الإعلام استراتيجية إعلامية خاصة لتعزيزها. وتحقيقا لذلك المقصد، أعتقد أن من الضروري وضع موارد كافية تحت تصرف إدارة شؤون الإعلام. أما على المستوى الوطني، فيمكن أن تعمل فرادى الحكومات على تعزيز ثقافة السلام، مستخدمة في ذلك الوثائق المطبوعة والإلكترونية بالتعاون مع الوزارات ذات الصلة.

ويكتسي التنسيق السليم فيما بين مختلف وكالات الأمم المتحدة أهمية حيوية. ونرحب بصفة خاصة بأن المجلس التنفيذي لليونسكو سيوفر ميزانية محددة لهذه الغاية. ونطلب إلى لجنة بناء السلام أن تجسد ثقافة لاستراتيجية السلام عن طريق برامج العمل ذات الصلة على الصعيد القطري. ويوصفنا منسقين لمجموعة حركة عدم الانحياز في اللجنة، فقد طرحنا هذا الموضوع مرارا، ولا سيما أنه حظي بتأييد مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز.

نود أن نعرب عن عميق امتناننا لجميع الجهات المعنية التي أسهمت، ولا تزال تسهم، في تعزيز ثقافة السلام. وتقدم بالشكر الخاص إلى اليونسكو، الوكالة الرائدة في الاضطلاع بالبرامج التي تعزز هذه الفكرة في كل أنحاء العالم. وتقدم بخالص الشكر أيضا إلى المنظمات غير الحكومية وأعضاء المجتمع المدني الذين ينشرون فكرة ثقافة السلام عبر العالم. ونشيد بالمجتمع المدني لتقديمه تقرير عن عقد ثقافة السلام، ونشيد إشادة خاصة بدور الفريق العامل المعني بثقافة السلام في الأمم المتحدة. كذلك فإن الأوساط الأكاديمية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بهذا تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٥ من جدول الأعمال.

البند ٧٣ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المحكمة الجنائية الدولية

مشروع القرار A/65/L.13

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية كانت قد استمعت إلى المناقشة بشأن بند جدول الأعمال هذا في جلستها التاسعة والثلاثين والحادية والأربعين يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الأول/أكتوبر ٢٠١٠ على التوالي. وفيما يتصل بهذا البند، معروض على الجمعية الآن مشروع القرار الصادر بوصفه الوثيقة A/65/L.13.

أعطي الكلمة الآن إلى ممثل هولندا لعرض مشروع القرار A/65/L.13.

السيد شاير (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/65/L.13، المعنون "تقرير المحكمة الجنائية الدولية"، في إطار البند ٧٣ من جدول الأعمال. وأود في البدء أن أذكر أن البلدان التالية قد طلبت إدراجها في قائمة الموقعين على مشروع القرار بالإضافة إلى البلدان الـ ٨٥ المذكورة في الوثيقة A/65/L.13 وهي الوثيقة التي تتضمن نص مشروع القرار: إكوادور، أوروغواي، بربادوس، بنغلاديش، بوتسوانا، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، جورجيا، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، السنغال، موريشيوس، واليابان، وبذلك يكون العدد الكلي للموقعين قد بلغ الـ ١٠٠ تماما.

في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، عرض رئيس المحكمة الجنائية الدولية، القاضي سانغ - هيون سونغ، على

بعد استقلال بنغلاديش مباشرة في عام ١٩٧١، اتبع مؤسس دولتنا بنغاباندو الشيخ مجيب الرحمن سياسة صداقة نحو الجميع ولم يضمن شرا لأحد في تصريف العلاقات الدولية للبلد. واسترشدنا بهذا المبدأ دائما في علاقاتنا مع البلدان في كل أنحاء العالم، ولا سيما مع جيراننا. إن حفظ السلام من بلدي يساعدون بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، مخاطرهم بحياتهم في أوضاع ميدانية شاقة في مختلف أنحاء العالم سعيا إلى تحقيق السلام. كما أنهم يحملون في أفئدتهم فكرة ثقافة السلام ويقومون بتطبيقها عمليا.

إننا، من موقعنا كأعضاء في لجنة بناء السلام، نؤدي مهامنا فيها من منطلق تلك الأفكار نفسها. نحن نؤمن بأن ثقافة السلام تحمل مفاتيح السلام المستدام في المجتمعات الخارجة من النزاع. وحتى في المجتمعات التي تتمتع بالسلام، أو بمظاهر السلام، ينبغي لنا أن نتعهد تلك الفكرة بالرعاية حتى لا تطرأ على بال أحد مجرد الفكرة في انتهاك السلام.

في الختام، أتقدم بالشكر العميق لجميع الدول الأعضاء التي أظهرت تضامنها بالتوقيع معنا على مشروع القرار السنوي هذا خلال السنوات العشر الماضية. وقد بلغ عدد الموقعين على القرار العام الماضي ١١٨ عضوا ونأمل أن يحصل هذا العام على عدد أكبر من الموقعين. إن تزايد عدد الموقعين عاما بعد عام يمثل حافزا عظيما لوفد بنغلاديش.

وبالنظر إلى ضيق الوقت، لم يتمكن مشروع القرار الحالي من استقطاب عدد أكبر من الموقعين. لذلك أناشد زملائي من البعثات الأخرى بالانضمام إلى الموقعين على مشروع القرار وذلك بإعلان تأييدهم القيم له الآن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/65/L.8 المعنون "تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام". هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/65/L.8؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١١/٦٥).

مرتكبي الجرائم الجسيمة أمام العدالة. إن السلام والعدالة يكمل أحدهما الآخر وكلاهما ضروريان.

العنصر الرابع الذي أود إلقاء الضوء عليه هنا يتعلق بحقيقة استرعى إليها الانتباه رئيس المحكمة الجنائية الدولية وهي أنه، على الرغم من النجاح في اعتقال أحد المتهمين في الآونة الأخيرة، لا يزال الوضع بالنسبة لأوامر القبض المعلقة مدعاة للقلق. إن المحكمة تعتمد اعتمادا كبيرا على تعاون الدول في إنفاذ أوامرها وقراراتها. فإذا عجزت الدول عن الوفاء بالتزاماتها القانونية بتوفير التعاون المطلوب لقيام المحكمة بعملها، فإن هذه الأخيرة لن تستطيع ممارسة ولايتها وسيستمر الإفلات من العقاب في الازدهار.

إن تعاون الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني مع المحكمة أمر حيوي لتمكينها من القيام بعملها، ولا يقتصر ذلك على إلقاء القبض على الأشخاص المتهمين وتسليمهم بل يشمل توفير البيّنات، وحماية الضحايا والشهود، وإعادة توطينهم، وإنفاذ الأحكام الصادرة. لذلك نحن سعداء لأن الأمم المتحدة قد واصلت مساعدتها للمحكمة خلال السنة الماضية في جهودها وذلك عن طريق تنفيذ اتفاق العلاقة بين الهيئتين. كما نرحب بالمساعدات التي تقدمها الدول الأطراف وغير الأطراف، وندعو الدول كافة إلى الاستمرار في دعم جهود المحكمة في ذلك الصدد.

وأخيرا وليس آخرا، فقد برز من خلال المناقشة أن السمة المميزة للمحكمة هي استقلاليتها وطبيعتها القضائية. وفي نفس الوقت، فإن تلك المؤسسة القضائية تعمل في إطار عالم سياسي ومن ثم فهي بحاجة إلى تعاون الدول معها دون أن تتخلى عن احترام استقلاليتها القضائية وحمايتها وتعزيزها.

يهدف مشروع القرار المعروض علينا إلى ثلاثة أشياء رئيسية. أولا، يوفر مشروع القرار الدعم السياسي للمحكمة

هيهنتنا هذه التقرير السنوي السادس للمحكمة الجنائية الدولية. وقد قمنا لاحقا بمناقشته مناقشة بناءة ومستفيضة، أود أن أذكر هنا بعض عناصرها.

أولا، يظل الانضمام العالمي إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أمرا بالغ الأهمية لكفالة نجاح المحكمة. لذلك نسعد بالترحيب بالبلدان التي أصبحت طرفا في نظام روما في الآونة الأخيرة وهي بنغلاديش وسيشيل وسانت لوسيا وجمهورية ملدوفا. وبإضافة تلك الدول الأطراف الجديدة يبلغ العدد الكلي للدول التي صادقت على نظام روما الأساسي أو انضمت إليه ١١٤. إننا نأمل صادقين أن ينضم إليهم آخرون قريبا.

ثانيا، يتضح من مناقشة يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر أن إنشاء المحكمة كان أهم حدث في العقد الماضي في كفاحنا للقضاء على الإفلات من العقاب وهو كفاح لا يزال مستمرا. لقد كان مؤتمر استعراض نظام روما الذي عقد في كمبالا في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ١١ حزيران/يونيه الحدث الأبرز في العام الماضي واستقطب اهتماما كبيرا. وكانت النتيجة الرئيسية للمؤتمر اعتماد تعديلات على نظام روما بهدف تعريف جريمة العدوان وتحديد الشروط التي تتيح للمحكمة ممارسة ولايتها إزاء تلك الجريمة. وقد جاءت مشاركة الأمين العام، الذي دعا إلى المؤتمر وقام بافتتاحه، وعدد من مسؤولي الأمم المتحدة رفيعي المستوى، بمثابة تنبيه قوى إلى العلاقة الوطيدة بين الأمم المتحدة والمحكمة.

ثالثا، شدد التقرير السنوي للمحكمة الجنائية الدولية والمناقشة التي جرت في الجمعية العامة على دور المحكمة في جهودنا المشتركة لبناء مجتمع دولي لا يتميز بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان فحسب بل أيضا بالسلام والأمن. ولا يمكن للسلام المستدام أن يستتب إذا لم تتم ملاحقة

أساسه، شعر بخيبة أمل كبيرة حيال المعلومات المشوهة عن بلدي المتضمنة في ذلك التقرير.

إننا نعتقد أن تلك الادعاءات الباطلة لا تستند إلى أي أساس، وتفتقر إلى أي تبرير قانوني قوي، وبالتالي يجب أن تعتبر ذات دوافع سياسية. غير أن تحيز المحكمة وتسييسها وازدواجية معاييرها تحت ستار إقامة العدالة الدولية هي بالتحديد التي جعلت بلدي مصمما بإصرار على رفض التعاون مع المحكمة.

إن إحالة مجلس الأمن قضية دارفور إلى المحكمة جاءت تحت التأثير القوي للاعتبارات السياسية لبعض البلدان وليس على أساس أي منطق قانوني. إن مجلس الأمن هيئة سياسية، ولن يكون من المناسب له أن يحيل قضايا إلى المؤسسات القانونية الدولية ذات الصلة إلا بعد أن يكون قد تم إصلاحه وأصبح تشكليه يمثل حقا كل أرجاء العالم، على أساس التمثيل الجغرافي العادل، الذي يتضمن منح أفريقيا مقعدين دائمين مع كل الامتيازات التي تنطوي عليها العضوية الدائمة.

لقد أدى السودان دورا فعالا في الصياغة الأولية لنظام روما الأساسي، الذي أفضى في النهاية إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية واعتماد نظام روما الأساسي في عام ١٩٩٨. إن سلوك وممارسات المحكمة الجنائية الدولية حتى الآن، تتناقض مع المبادئ والمقاصد والروح التي أسست المحكمة عليها. من الجدير بالذكر، أنه خلال المراحل الأولى لإنشاء المحكمة، حذر بلدي من إمكانية تسييس القضايا القانونية من جانب المحكمة، وعبر عن قلقه من أن العلاقة بين المحكمة ومجلس الأمن، وفقا للمادة ١٣ (ب) من نظام روما الأساسي، يمكن استغلالها واحتكارها من جانب بعض البلدان بوصفها حصان طروادة، خدمة لمصالحها السياسية الخاصة، مما قد يشكل خرقا لمعايير وأعراف القانون الدولي.

الجنائية الدولية بصفتها منظمة، ولولايتها وأهدافها، وللعمل الذي تقوم به. ثانيا، يشدد على أهمية العلاقة بين المحكمة والأمم المتحدة بناء على اتفاق العلاقة بينهما حيث أن للأمم المتحدة كما للمحكمة دورا محوريا في تعزيز نظام العدالة الجنائية الدولية. وأخيرا، يذكر مشروع القرار الدول والمنظمات الدولية والإقليمية بالحاجة إلى تعاونها مع المحكمة في القيام بمهامها.

وتأمل هولندا أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء وأن يؤدي ذلك إلى المزيد من الدعم للمحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب وفي محاولاتها لمساءلة مرتكبي الجرائم الجسيمة عن أفعالهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/65/L.13، المعنون "تقرير المحكمة الجنائية الدولية". وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت، هل لي أن أذكر الوفود بأن تعليق التصويت مدته ١٠ دقائق وينبغي للوفود أن تدلي به من مقاعدها.

السيد أجواين (السودان) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن ينأى بنفسه عن مشروع القرار A/65/L.13 بشأن تقرير المحكمة الجنائية الدولية للأسباب الآتية.

السودان، أساسا، ليس عضوا في نظام روما الأساسي، وعليه، أود أن أذكر هذه الهيئة بأحكام اتفاقية جنيف لعام ١٩٦٩ بشأن قانون المعاهدات، التي تعفي الدول غير الأطراف في معاهدة دولية من الالتزام القانوني بتلك المعاهدة. إن وفد بلدي، إذ درس بعناية التقرير السنوي السادس للمحكمة الجنائية الدولية، الذي يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠ (A/65/313)، والذي قُدم مشروع القرار على

ومن الأهمية بمكان، أن نلاحظ أن المحكمة الجنائية الدولية، قد كررت في بعض الحالات التأكيد على حقوق الحصانة الدبلوماسية باعتبارها مبدأ أساسيا من مبادئ القانون العرفي الدولي. ومع ذلك، ترى المحكمة رأيا مخالفا فيما يتعلق بحصانة رؤساء الدول، ويتجلى ذلك في تقرير المحكمة الجنائية الدولية في العام الماضي (A/64/356)، الذي ورد فيه تأكيد المحكمة على "أن وضع السيد البشير كرئيس لدولة ليست طرفا في نظام روما الأساسي ليس له تأثير على ممارسة المحكمة لاختصاصها" (الفقرة ١٥). ويتناقض هذا النص مع أحكام المادة ٩٨، الفقرة ١، من نظام روما الأساسي الذي ينص على أنه

"لا يجوز للمحكمة أن توجه طلب تقديم أو مساعدة يقتضي من الدولة الموجهة إليها الطلب أن تتصرف على نحو يتنافى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بحصانات الدولة أو الحصانة الدبلوماسية لشخص أو ممتلكات تابعة لدولة ثالثة، ما لم تستطع المحكمة أن تحصل أولا على تعاون تلك الدولة الثالثة من أجل التنازل عن الحصانة".

كما أن المحكمة تجاهلت بشكل صارخ سيادة الدولة السودانية من خلال تصرفها بشكل انفرادي بالتنازل عن حصانة الرئيس قبل السعي إلى الحصول على موافقة تلك الدولة بموجب المادة ٩٨ من نظام روما الأساسي.

إن ما قالته المحكمة فيما يتعلق بممارسة اختصاصها على رئيس دولة في المنصب بدون أن تحصل أولا على تعاون الدولة المعنية يدل بوضوح على السلطات المفرطة والتعسفية الممنوحة للمدعي العام للمحكمة. إن المدعي العام للمحكمة قد أصبح قانونا بمفرده بل حتى مؤولا لأحكام نظام روما

واليوم، نجد أن التنبؤات التي أعلنها، بعد الصياغة الأولية لما أصبح بعد ذلك نظام روما الأساسي، قد تحققت. إن الانتقائية في العدالة وازدواجية المعايير التي أظهرتها المحكمة فيما يتعلق بأفريقيا، قد نتجت عنها الإدارة الصادرة عن الهيئة السياسية العليا لمنظمة إقليمية رئيسية. وأصدرت منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي بيانات وقرارات تدين المحكمة ودائرتها الابتدائية لإصدار ما أطلق عليها مذكرة اعتقال. وأكد القرار ٢٤٥ (د-١٣) لجمعية الاتحاد الأفريقي بصراحة وبشكل قاطع، في الفقرة ١٠، أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي

"لن تتعاون، وفقا لأحكام المادة ٩٨ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المتعلقة بالحصانات، بهدف اعتقال وتسليم الرئيس السوداني عمر البشير".

وأوحى، بذلك، بأن المحكمة ليست مؤسسة محايدة من الناحية القانونية، بل في الواقع ميسسة إلى حد كبير، مما يسيء مفهوم العدالة أيضا. إن ذلك التسييس لمفهوم العدالة سيؤدي، بدون أدنى شك، إلى إضفاء التزعة العسكرية على العلاقات الدولية، وإلى ازدياد التعددية، مع ما يرافق ذلك من تلاشي الالتزام بميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

إن استهداف بعض رؤساء الدول وغيرهم من المسؤولين الأفارقة الذين تحق لهم الحصانة القضائية تمثل إهانة لتساوي الدول الأفريقية في السيادة. وستقود تلك الإهانة إلى الظلم والملاحقة بدون مبرر لشخصيات أفريقية، وستقيّد قدرة وفعالية الدول الأفريقية على التصرف كأشخاص للقانون الدولي مع شخصيات قانونية دولية على نحو يمكنها من إدارة الشؤون الخارجية والمشاركة في الشؤون الدولية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أودّ أيضاً أن أُبلغ الأعضاء بأنّ النظر في البند ١١٧ من جدول الأعمال، "تنفيذ قرارات الأمم المتحدة"، والبند ١١٨ من جدول الأعمال، "تنشيط أعمال الجمعية العامة"، الذي كان مقرراً في يوم الخميس ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قد تمّ تأجيله إلى يوم الاثنين ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

كما أودّ أن أذكّر الوفود بأنّها مدعوّة إلى استيفاء الدراسة الاستقصائية التي تُجريها لخدمات المؤتمرات، بغية تحسين نوعية الخدمات التي تقدّمها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. ويمكن الحصول على الدراسة الاستقصائية حتى يوم الاثنين ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، عبّر عدد من المواقع الشبكية للأمم المتحدة، بما فيها الموقع الشبكي للجمعية العامة. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات في هذا الصدد في يومية الأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.

الأساسي وفقاً لرغبته الخاصة، بدون أي اعتبار لقواعد وممارسات القانون الدولي، والسلم والأمن.

إن تلك السلطة غير المحدودة للمدعي العام بحذاتها هي التي تعرض المحكمة الجنائية الدولية لخطر أن يحل طغيان الحكومة مكان حكم القضاة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلاً للتصويت قبل التصويت. تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/65/L.13. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/65/L.13؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٢/٦٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحتتم الآن نظرها في البند ٧٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أستشير الأعضاء بشأنّ تمديد مدة عمل اللجنة الثانية. ويذكر الأعضاء أن الجمعية العامة وافقت، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، على توصية المكتب بأنّ تنهي اللجنة الثانية عملها يوم الثلاثاء ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. لكنّ رئيس اللجنة الثانية أبلغ رئيس الجمعية العامة أن اللجنة لن تتمكن من إنهاء عملها اليوم، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وأفهم أنّ اللجنة ستحتاج إلى الاجتماع حتى يوم الأربعاء ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. فهل لي أن أعتبر إذن أن الجمعية العامة توافق على تمديد عمل اللجنة الثانية حتى يوم الأربعاء ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠؟

تقرر ذلك.